الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون

الجلسة العامة ١٩
الأربعاء، ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هينادي أودوفينكو . . . . . (أوكرانيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): المتكلم الأول سعادة السيد فو خوان، نائب وزير خارجية فييت نام.

السيد فوخوان (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): باسم وفد فييت نام، أود أن أتقدم إليكم، سيدي، بأحر التهانئ على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين. وكلي ثقة بأن هذه الدورة ستكلل، بفضل توجيهاتكم الحكيمة، بالعديد من النتائج الطيبة.

وأود أيضا أن أعرب عن تقدير وفد فييت نام للعمل النشط الذي أداه السيد غزالي إسماعيل، رئيس الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين، وهي دورة اتسمت بخطوات كبيرة جديدة في رحلة الأمم المتحدة على طريق نهوضها بمهام ولايتها بالإسهام في نشر السلام والتنمية في العالم بأسره.

اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ بحرارة السيد كوفي عنان، الذي تمكن، في غضون مدة قصيرة جدا من توليه مهام منصبه الهام جدا، منصب الأمين العام للأمم المتحدة، من إنجاز قدر كبير من العمل، بما في ذلك جهود تتصل بإصلاح الأمم المتحدة في ضوء التغيرات العميقة الدائرة في العالم، تجاوبا مع تطلعات الشعوب المتعلقة بمنظمتنا العالمية.

تقترب البشرية بخطى حثيثة من نهاية القرن العشرين، وتستعد لدخول الألفية الثالثة تحدوها رغبة جادة في حياة أفضل وأكثر هدوءا. وتلك الرغبة تزداد جدية عندما نعود بذاكرتنا إلى القرن المنصرم، القرن الذي خيمت عليه السحب القاتمة لحربين عالميتين وصراعات كبيرة وصغيرة لا حصر لها. بل إن تلك الرغبة تصبح أكثر إلحاحا عندما نتذكر أنه في الوقت الذي أنتج فيه عقل الإنسان غير المحدود العديد من الاختراعات الخارقة وفتح الأبواب لعصر جديد يطلق عليه أحيانا "العصر بعد الصناعي" وأحيانا "عصر المعلومات"، ما زال

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ربع سكان العالم النامي يرزحون تحت وطأة الفقر، ولا يزال زهاء ٨٤٠ مليون شخص يتعرضون للجوع أو يواجهون انعدام الأمن الغذائي، وحتى البلدان الصناعية نفسها يعيش فيها أكثر من ١٠٠ مليون شخص تحت خط الفقر، ويوجد بها ٣٧ مليون شخص عاطل عن العمل.

وفي ظل هذه الظروف، من المفهوم أن تلمس جميع الدول الحاجة إلى توطيد السلام وتعزيز التنمية باعتبارهما أولويتها العليا لتحويل القرن الحادي والعشرين إلى قرن يقل فيه عدد الصراعات ويتناقص الفقر.

إن السلام والتنمية رفيقان؛ وهما معا كوجهين لعملة واحدة. والتنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها إلا إذا بنيت على أساس متين من السلام الدائم: السلام لجميع الأمم، السلام لكل منطقة، والسلام لكل الكوكب. وهنا نوافق تماما على الآراء المعرب عنها في "خطة للتنمية" والقائلة بأن التنمية شرط أساسي للسلام، والسلام في الوقت ذاته شرط أساسي للتنمية.

ولعل ما يثلج صدورنا أنه في غضون السنة الماضية، أثبتت سلسلة من الأحداث أن الاتجاه نحو السلام ما زال مستمرا. فقد تم التوصل إلى حلول سياسية لعدد من الصراعات التي دامت عقودا. والعلاقات بين مختلف الدول، بما فيها الدول الكبرى، شهدت بعض التحسنات الجزئية. واتفاقية الأسلحة الكيميائية التي تبعت خطى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، دخلت حيز النفاذ. ومنطقة جنوب شرق آسيا الخالية من الأسلحة النووية ظهرت إلى حيز الوجود.

وعلى الرغم من كل هذا، لا يمكن طمأنة شعوب العالم على إمكانية تحقيق السلام الدائم، ما لم يكن ذلك السلام مبنيا على أساس منصف. فمن المجحف حقا أن تستأثر حفنة من البلدان بحق التفوق المطلق الذي يمكنها حتى من استعمال قوتها لفرض إرادتها على بلدان أخرى، بينما يكتب على بلدان كثيرة أن تعايش الخوف وانعدام الأمن. وفي هذا السياق نعتقد أننا ما زلنا بحاجة إلى تحرير كوكبنا من عبء الأسلحة النووية، وإلى فرض حظر شامل وقاطع على إنتاج هذا النوع المرعب والفتاك من الأسلحة وعلى تخزينها واستعمالها والتهديد بها. وفي نفس السياق، نتوقع من الدول الحائزة للأسلحة النووية أن توقع في القريب العاجل على البروتوكول المرفق بمنطقة جنوب شرق آسيا الخالية من الأسلحة النووية، ابتغاء تعزيز سلطة المعاهدة، وبذلك تسهم اسهاما ناجعا في السلام والاستقرار في جنوب شرق آسيا.

إن عالمنا لا يمكن أن يعرف طعم السلام في وقت لا تزال فيه الصراعات مستعرة في شتى أرجاء كوكبنا. فها قد عاد الشرق الأوسط اليوم يشكل، مرة أخرى، مصدر قلق عميق للجميع. ونحن مع الرأي القائل بضرورة بذل جهود ضخمة حتى نهتدي إلى سلام متين ودائم لتلك المنطقة التي عانت الكثير سنوات طالت أكثر مما ينبغي. ولا يمكن تحقيق هذا السلام إلا على أساس ضمان سلامة جميع الأمم التي تعيش في المنطقة، واحترام الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وقبل هذا وذاك، التنفيذ الصارم لقرارات الجمعية العامة ومبادئ مؤتمر مدريد وكذلك الاتفاقات المبرمة.

في منطقة آسيا والمحيط الهادئ عموما، وبالذات في منطقة جنوب شرقي آسيا التي، من يمن الطالع، يتعزز فيها الاستقرار يوما بعد يوم، تبذل جهود مطردة لجعل هذا الاتجاه أكثر دواما. وبوصفنا بلدا متاخما لكمبوديا نولي اهتماما كبيرا للحالة في تلك الدولة المجاورة. وموقفنا من مسألة كمبوديا واضح للجميع. ووفقا لسياستنا الخارجية العامة، نثابر في الدفاع عن مبدأ الاحترام التام لاستقلال الدول وسيادتها، والمبدأ القائل بأن شؤون بلد ما يجب أن يقررها شعب ذلك البلد نفسه بعيدا عن التدخل الأجنبي. وفي الوقت ذاته، نتمنى للشعب الكمبودي، من أعماق قلوبنا، أن ينعم بالسلام والاستقرار حتى يتمكن من إعادة بناء بلد مزدهر في وطنه. ونتمنى مخلصين أن نعزز بلا كلل علاقات الصداقة، والتعاون مع مملكة كمبوديا.

إن فييت نام التي تطل على بحر الصين الجنوبي الذي نسميه البحر الشرقي، ترى دائما أن النزاعات هناك ينبغي تسويتها عن طريق المفاوضات وعلى أساس القانون الدولي، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، بغية التوصل إلى حل مستدام ودائم. وريثما يتحقق ذلك، يلزم الحفاظ على الوضع الراهن،

وممارسة ضبط النفس والامتناع عن اتيان أي عمل من شأنه أن يزيد من تعقد الحالة ويعكر استقرار المنطقة وسلامة الملاحة البحرية الدولية. وفي الوقت نفسه، علينا أن نلتمس تدابير التعاون التي تقبلها الأطراف المعنية. ونحن نشاطر الجميع الشعور بالارتياح من التطورات الإيجابية الأخيرة المتصلة بالحالة في شبه الجزيرة الكورية، ونتمنى أن تؤدي هذه التطورات إلى سلام دائم في هذه البقعة الحساسة جدا من العالم.

ومع أن السلام هو أهم شرط للتنمية، فإن السلام وحده، دون وجود تعاون فيما بين الدول على أساس المساواة والاحترام المتبادل والمنافع المتبادلة، لا يكفي. واليوم، وفي عالم يتعمق فيه الترابط بشكل مع كل يوم يمر، وتحت تأثير اتجاهات العولمة والأقلمة، أصبحت الحاجة إلى التعاون الإنمائي قوية على نحو متزايد.

وغني عن البيان أن الدول أمامها الآن فرص لم يسبق لها مثيل لتوسيع الأسواق. وضم المزيد من الشركاء، وتكثيف الاستثمار ونقل التكنولوجيا، بغية بلوغ مستوى أعلى من النمو. وعلى صعيد آخر، يتجلى واقع صارخ، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية، نجد فيه أن عملية تحرير التجارة جعلت التنافس شديدا إلى أقصى حد، وفي ذلك التنافس، لا تصل المزايا إلى البلدان التي، بسبب ظروف معينة، لا تزال عند مستوى متدن من التنمية الاقتصادية. ولا عجب إذن في أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء آخذة في الاتساع، مما يكبد الدول النامية خسائر فادحة.

وإزاء هذا الوضع، فإن المجتمع الدولي أمامه خياران: فإما أن يترك الأمور على حالها، الأمر الذي يؤدي إلى أزمة أكثر خطورة ويؤثر سلبا على الحالة الاقتصادية والسياسية في العالم، أو أن يتعاون لصالح التنمية المشتركة. وفي رأينا المتواضع أن السيناريو الأول لن ينفع أحدا، بينما السيناريو الآخر يجلب النفع للجميع.

وانطلاقا من ذلك الإدراك، نرى أن من اللازم عكس الاتجاه الهادف إلى خفض المساعدة الإنمائية الرسمية، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

وانطلاقا من ذلك الإدراك، نتطلع إلى نقل أقوى للتكنولوجيا لأن التقدم العلمي والتكنولوجي المذهل والسريع ينطوي على خطر زيادة تخلف الدول النامية.

وانطلاقا من ذلك الإدراك، نود التشديد على الحاجة إلى تحديد معدلات معقولة للتبادل التجاري تراعي الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية وتكفل فتح البلدان المتقدمة النمو أسواقها بدرجة أوسع أمام السلع من البلدان النامية.

وانطلاقا من ذلك الإدراك، نعتقد أن الوقت قد حان منذ زمن بعيد للتخلي عن طرق التفكير والتصرف التي عفى عليها الزمن، وأقصد بذلك فرض شروط مجحفة على العلاقات الاقتصادية والتجارية والعقوبات والحصارات وما إليها، التي تشوه العلاقات الدولية، وتتسبب بتعذيب الناس وتنتهك انتهاكا صارخا أبسط حقوق البشر - الحق في حياة هانئة.

وفي ظل الظروف العامة التي تخيم على عالمنا اليوم، تبرز الحاجة أكثر فأكثر إلى ضرورة إصلاح الأمم المتحدة. ونشاطر الأمين العام العديد من الأفكار التي تقدم بها. ونرى أن تعزيز التعاون الدولي المنصف - وهو على رأس الأولويات في جدول أعمال الأمم المتحدة - يجب أن ينطوي، إلى جانب مساهمته في صون السلم، على تقديم مساعدة أقوى للتنمية. ونحن نبدي تأييدنا القوي للأفكار التي تضمنها تقرير الأمين العام، "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح" (A/51/950)، الذي يركز بشكل خاص على أن تعزيز التنمية الاقتصادية والتعاون الإنمائي كان الولاية والمهمة الأوليين اللتين اضطلعت بهما الأمم المتحدة. ونأمل أن تتمكن البلدان، وبخاصة المتقدمة النمو منها، من تحسين مساهمتها في البرامج الإنمائية للأمم المتحدة.

وبهذه المناسبة، أود أن أعرب عن تقديرنا العالي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة لما قدمته من مساعدة لفييت نام، وبخاصة لتجديدنا الاقتصادي من أجل تنفيذ البرامج الاجتماعية المتمثلة في الحد من الفقر، والرعاية الصحية وتطوير التعليم، والاندماج الدولي. وقد تعهد الشريكان، فييت نام والنظام الإنمائي بالأمم المتحدة، بزيادة تحسين كفاءة الشراكة بينهما في مؤتمر استعراض ٢٠ سنة من التعاون بين فييت نام والأمم المتحدة، الذي عقد مؤخرا في هانوي.

أما فيما يتعلق ببِنية الأمم المتحدة، فرأينا الثابت هو أنها ينبغي أن تعبر عن التغيرات الأساسية التي

طرأت خلال منتصف القرن الماضي أو أكثر، وأبرزها انضمام أكثر من مئة دولة مستقلة إلى الأمم المتحدة. ويمكن الأخذ بدرجة أكبر من الديمقراطية في بنيتها التنظيمية وأساليب عملها. وثمة حاجة إلى تعزيز مكانة البلدان النامية على نحو قوي، لا سيما داخل مجلس الأمن، وينبغي في الوقت نفسه تعزيز دور الجمعية العامة بدرجة أكبر. وعلى نفس المنوال، نشاطر الرأي الذي مفاده بأنه يجب زيادة عضوية مجلس الأمن بفئتي أعضائه الدائمين وغير الدائمين، على أن تُمنح البلدان النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية عدد مقاعد مرضيا، ويجب أيضا كفالة اضطلاع كل عضو من أعضائه بالمسؤوليات والحقوق نفسها. ومن أجل التوصل إلى برنامج شامل لإصلاح الأمم المتحدة، نؤمن بأنه ينبغي إنشاء لجنة جامعة.

لقد عقدت الجمعية الوطنية في فييت نام لتوها الدورة الأولى من ولايتها العاشرة في هانوي من أجل انتخاب كبار شخصيات دولتنا والموافقة على القائمة بأعضاء الحكومة الجديدة، ليتحقق بذلك التواصل المهم بين الأجيال من القيادة. وتكتسي هذه الجمعية الوطنية مغزى خاصا لأنها ستقود بلدنا إلى القرن الحادي والعشرين على طريق التجديد الشامل تحقيقا لهدف "شعب ميسور، بلد قوي، مجتمع عادل ومتحضر"، من خلال عملية تصنيع وتحديث وطنية، بغية تحويل فييت نام إلى دولة صناعية أساسا في موعد أقصاه عام ٢٠٢٠.

وستنتهج فييت نام على نحو دائم في علاقاتها الخارجية، سياسة خارجية منفتحة قائمة على الاستقلال والتنوع وتعزيز العلاقات المتعددة الأطراف، بما يتمشى والاندماج الإقليمي والدولي التدريجي، مساهمة منها بذلك على نحو قيم في نصرة قضية السلام والاستقلال الوطني والديمقراطية والتقدم الاجتماعي. وستواصل فييت نام، بما يتفق وهذه السياسة، الاضطلاع بدورها بوصفها عضوا ناشطا في الأمم المتحدة وحركة بلدان عدم الانحياز. وتقدم فييت نام، بما يتفق وهذه السياسة، إسهاما بناء في تكثيف التعاون ضمن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، وهي تعِد حاليا بنشاط لمؤتمر القمة السادس للرابطة المقرر عقده في هانوي في نهاية العام المقبل. وفييت نام في سباق مع الزمن، بما يتفق وهذه السياسة، من أجل كفالة تنظيم ناجح لمؤتمر القمة السابع المقبل للبلدان الناطقة بالفرنسية المقرر عقده في هانوي. ولا تدخر فييت نام جهدا، بما يتفق وهذه السياسة، في إجراء الاستعدادات العملية من أجل المشاركة في مجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ وفي منظمة التجارة العالمية. وترغب فييت نام، بما يتفق أيضا وهذه السياسة، في أن تصبح عضوا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة، عن طريق الانتخابات المقرر إجراؤها في هذه الدورة للجمعية العامة. ونحن على ثقة بأن رغبتنا المعقولة هذه ستلقى التأييد الوافر من البلدان الأعضاء.

وفي وقت نجهد فيه لتحقيق الطموحات النبيلة المتمثلة في السلام والتنمية عشية قرن جديد، ستظل بلدان المجتمع الدولي تجد في فييت نام صديقا صدوقا ورفيقا بنّاء. ومن جهتنا، نتوقع أن تكون أنشطة الأمم المتحدة فعالة أكثر منها في أي وقت مضى، في تمكين جميع البلدان من العمل من أجل تنمية مشتركة في ظل السلام والشراكة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية في بنغلاديش، معالي السيد عبد الصمد أزاد.

السيد أزاد (بنغلاديش) (تكلم بالبنغالية؛ والترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): من دواعي عظيم السرور والشرف أن أنقل إليكم، السيد الرئيس، بالنيابة عن وفدي وبالأصالة عن نفسي، تهانئنا القلبية لانتخابكم بالإجماع. إن انتخابكم إشادة مناسبة ليس فقط بمهاراتكم الدبلوماسية المرموقة وبدأبكم على الاهتمام بالأمم المتحدة، بل أيضا ببلدكم الذي نقيم معه علاقات ودية.

وأود أن أعرب لسلفكم، السفير غزالي إسماعيل ممثل ماليزيا، عن تقديرنا الخاص للعمل المتميز الذي قام به. لقد كانت رئاسته نشطة بشكل غير عادي. ولقد أضفى بالفعل هيبة جديدة على منصب رئيس الجمعية العامة.

هذه هي الدورة العادية الأولى للجمعية العامة بالنسبة لأميننا العام السيد كوفي عنان منذ تعيينه في هذا المنصب السامي. إنه يحمل معه، في الاضطلاع بمسؤولياته الثقيلة جدا، خبرة ليس لها مثيل فيما يتعلق

بمنظومة الأمم المتحدة. وبالفعل فهو طراز أصيل جاء من داخل تلك المنظومة. وتعيينه في أعلى منصب في الأمانة العامة اعتراف بكفاءته الواضحة. والأولوية التي يعلقها على مهمة جعل منظومة الأمم المتحدة أكثر تنظيما واتساقا مع حقائق ومتطلبات الوقت الحاضر مسألة جديرة بالثناء حقا.

وحيث أنني أتكلم عن موضوع الإصلاح، اسمحوا لي أن أقول إن وفد بلدي يقدم تأييده الكامل لمبادرة الأمين العام بتقديم اقتراحه للإصلاح، الذي ستدرسه الجمعية فيما بعد خلال عملنا. ولا أحد ينكر أن الاقتراح جاء في أنسب وقت وأنه طرح ليجعل الأمم المتحدة أكثر كفاءة وفعالية. ونحن نتوقع أن تحافظ عملية الإصلاح على مركزية وقدسية مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وتعززهما. ويريد وفد بلدي أيضا أن تنفَّذ عملية الإصلاح مع تحقيق الهدف الأولي الخاص بتعزيز قدرة المنظمة على معالجة مسائل التنمية. وبنغلاديش تحبذ التفاوض بشأن مجموعة الإصلاحات المتكاملة في جلسات عامة غير رسمية بالمشاركة الكاملة لجميع البلدان.

إن لميثاق الأمم المتحدة مشروعية دائمة. الإصلاح، من باب التفسير، لا بد أن يكون عملية دينَمية مرحلية كلما تغير الزمن وتغيرت المشاكل والأولويات. ووفد بلدي يؤيد تأييدا تاما أي مسعى لتحسين إدارة وتدبير أمور الأمم المتحدة. والدول الأعضاء لها حق بل عليها واجب الإصرار على أن تستخدم الموارد التي وضعتها بعهدة المنظمة بغرض النهوض بأهداف الميثاق أمثل استخدام. وبنغلاديش تؤكد تعاونها ودعمها غير المحدودين للقضاء على الازدواجية والتداخل ولتحقيق تنسيق أفضل ووضع الأولويات على نحو أفضل. غير أن الإصلاح لا يمكن أن يكون بديلا مقبولا عن الإرادة السياسية، والإصلاح والإرادة السياسية يجب أن يدعم كل منهما الآخر ويقوي كل منهما الآخر بشكل متبادل.

وفي سياق ممارسة الإصلاح، تود بنغلاديش أن تؤكد أن الطابع الدولي الخالص لمسؤوليات الأمين العام والعاملين معه ينبغي ألا يُنال منه بأي حال من الأحوال. ووفقا للمادة ١٠١ من الميثاق، ينبغي أن تكون أعلى مستويات الكفاءة والاختصاص والنزاهة العوامل الأساسية التي تحدد اختيار الأشخاص للتعيين في وظائف الأمانة العامة، مع مراعاة التوزيع الجغرافي المراعاة الواجبة. لذلك، نرحب باقتراح الأمين العام بتقديم مدونة سلوك للموظفين المدنيين الدوليين.

ما من مسعى لإصلاح الأمم المتحدة يحالفه النجاح دون توفير الموارد المالية الضرورية. إن استمرار الأزمة المالية الراهنة التي تمر بها الأمم المتحدة أعاق بشكل خطير أداء المنظمة. والأمم المتحدة المعتلة ماليا لا تحتاج إلى عون أكثر من أن تقوم الدول الأعضاء، التي لم تسدد أنصبتها، بتسديد ما عليها من متأخرات بصورة كاملة ودون قيد أو شرط.

إن حقبة الحرب الباردة المتسمة بالتحالفات المتناحرة وتكتلات القوى والانقسامات الأيديولوجية، أصبحت الآن لحسن الحظ من ذكريات الماضي. لكن هناك حربا أخرى، وهي حرب سيكون على الأمم المتحدة أن تكون في مقدمة المقاتلين فيها، يجب أن تُخاض وتُكسب قبل أن يتحقق السلم والأمن الدوليان الحقيقيان. وهي الحرب ضد الفقر والجهل والإجحاف.

السلم لا يحدث ببساطة أو يأتي مصادفة، وإنما يجب أن يبنى بمثابرة وأن يرعى ويدعم بطائفة من الأعمال المتشابكة التي ترتبط بالتنمية والأمن الإنساني ارتباطا لا انفصام له. ونشر ثقافة السلم مهمة أساسية لجعل السلم مستداما وشاملا. ومفهوم الأمن تطور عبر السنين، كما حدث لمفهوم التنمية. والأمم المتحدة يمكن أن تكون، كما قال رئيس الجمعية العامة في العام الماضي، المحفز الرئيسي على التنمية، وأن تؤثر بقوة لإحداث التنسيق على المستوى الكبير مع الهيئات الأخرى التي لها قدرة أكبر على الحصول على الموارد ولكنها مشكَّلة بطريقة أقل ديمقراطية.

لقد ظللنا نناقش في السنوات القليلة الماضية مسألة توسيع عضوية مجلس الأمن وإصلاحه. إن هناك منطقا واضحا وراء زيادة الحجم الكلي للمجلس لجعله تمثيلا من حيث الطابع. وحول هذا الجانب من الموضوع، يبدو أن توافق آراء قد برز، مع أنه لا تزال هناك اختلافات بشأن الحجم المضبوط الخاص بأي مجلس جديد. والمجال الذي لا يزال فيه التوصل إلى التقارب في الرأي - وإن لم يصل إلى حد توافق الآراء - بعيدا عن متناول أيدينا هو مسألة زيادة عدد المقاعد الدائمة. والقلق الذي يساور

بنغلاديش، والذي سبق أن أعربنا عنه هو أن شواغل الدول الصغري والأكثر ضعفا، التي لها مصلحة حيوية في إيجاد أمم متحدة فعالة ودينَمية، يجب ألا تضيع في أي ممارسة للتوسيع.

في عقد التسعينيات، كانت لنا سلسلة من المؤتمرات العالمية البارزة. وهذه المؤتمرات الكبرى تناولت بعض التحديات الكبرى التي تواجهنا اليوم، وتوصلت إلى توافق آراء سياسي هام بفضل الأمم المتحدة التي تقوم بدور مركزي. وتلك التجمعات أبرزت بشكل خاص أولوية التنمية البشرية في تحقيق تنمية دائمة قابلة للاستدامة.

و "خطة للتنمية" التي اعتمدت في حزيران/يونيه من هذا العام جاءت بشكل ما تتويجا لهذه السلسلة، وهي تمثل تركيبا من خطط وبرامج عمل اعتمدت من قبل. والخطة هي نتيجة مفاوضات شاقة ومضنية أجريت طوال فترة أربع سنوات. ومن دواعي الامتنان تحقيق توافق آراء بشأن التنمية قامت إليه حاجة شديدة وله ما يبرره بوضوح. ومن الجوهري إلى أقصى حد، بطبيعة الحال، أنه ينبغي، إلى جانب خطة للتنمية، أن يتناسب التنفيذ والمتابعة مع نتائج هذه المؤتمرات.

وتعتقد بنغلاديش أنه بدون الاشتراك الكامل من جانب المجتمع المدني، ستظل هذه العملية غير مكتملة. واعترافا بالدور الرئيسي للمجتمع المدني في النهوض بالشراكة العالمية، نرحب باقتراح الأمين العام لعقد جمعية ألفية للشعوب في عام ٢٠٠٠.

ومن المقبول الآن بشكل واسع النطاق أن الاستثمار الحر، واقتصاد السوق، والتجارة والتنافس الدوليين، وكذلك المشاركة العامة ذات القاعدة العريضة في التوسع الاقتصادي، كلها عوامل رئيسية للنمو الاقتصادي والتنمية البشرية. ويجب أن تضاف إلى هذا الخليط مكونات الديمقراطية والحكم الصالح وحكم القانون. إلا أن هذا لا يلغي، بأي حال من الأحوال، وبخاصة في حالة أقل البلدان نموا، حتمية توفير بيئة خارجية داعمة. والوصول المحسَّن إلى الأسواق العالمية، والتدفق الأكبر للاستثمار الأجنبي الخاص، ونقل التكنولوجيا، والخبرة الإدارية والمساعدة الخارجية الأكبر، لها جميعا أدوار بالغة الأهمية لتقوم بها في كفالة التنمية. وينبغي للتحرير الاقتصادي أن تصاحبه، بشكل ثابت، في رأينا، شبكات أمان اجتماعي لحماية أكثر شرائح المجتمع ضعفا.

ومما يدعو إلى القلق بالنسبة لنا أن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية تتناقص باستمرار. ومع ذلك نأمل بإخلاص عكس هذا الاتجاه. فتنمية الجنوب ليست فقط استثمارا في السلم والأمن ولكنها أيضا مهمة ستعود بالفائدة على بلدان الشمال في المدى البعيد نسبيا، لأنها تعني فتح أسواق أكبر لمنتجاتها بكل ما يصاحب ذلك من فوائد. وقد وصفت التنمية بحق بأنها عملية مشاركة.

والمحنة التي تعاني منها أقل البلدان نموا تتطلب دراسة متأنية وقد استحقت في الماضي مكانا وبعدا خاصين في جدول الأعمال الدولي. وعقد في الثمانينات والتسعينات مؤتمران دوليان رئيسيان بشأن أقل البلدان نموا واعتمدت فيهما قرارات وبرامج عمل هامة. بيد أن تنفيذ هذه القرارات والبرامج كان يبعث على الإحباط ونأمل أن يعقد في عام ٢٠٠٠ مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لأقل البلدان نموا ليحدد مسار الدعم العالمي لأكثر الأعضاء ضعفا مع بداية الألفية التالية.

ونحث على إعطاء أقل البلدان نموا اعتبارات خاصة ومعاملتها بشروط تساهلية حتى تتمكن من الوفاء بالمواعيد النهائية لمنظمة التجارة العالمية. والواقع أن الحالة تبرر ذلك ويمكن توخي المرونة في المواعيد النهائية بالنسبة لهذه المجموعة من البلدان. كما نحث على القيام في الاجتماع الرفيع المستوى الذي سيعقد في جنيف في الشهر القادم، بالنظر بعين العطف في جميع القضايا الرئيسية التي تهم أقل البلدان نموا، بما في ذلك دخول صادرات هذه البلدان إلى الأسواق الأجنبية دون تعريفة جمركية.

ومما لا شك فيه أن انتهاء الحرب الباردة رفع آمالنا في قيام نظام عالمي جديد مثير تتشاطر فيه الأمم مسؤولية تحقيق الحرية والعدالة، ويحترم فيه الأقوياء حقوق الضعفاء، عالم بحدود مفتوحة وتجارة مفتوحة وأذهان متفتحة. وينبغي أن تكون هذه الرؤيا هدفنا ومصدر إلهام لنا في تصرفاتنا. ولتحقيق ذلك، وبصفة خاصة على المستوى الإقليمي، يصبح التعاون في التحديد

الدقيق للميادين الرئيسية للنشاط، بما في ذلك ميادين التجارة والاستثمار، أداة هامة للتنمية.

وفي المنطقة التي ننتمي إليها، فإننا نكافح للتعجيل بالتقدم في مجالات التعاون الأساسية، مثل القضاء على الفقر، وتوسيع التجارة الإقليمية والاستثمار. وشرعنا أيضا، داخل نطاق رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي في عملية "نمو رباعي" تشمل أربع دول أعضاء - بنغلاديش والهند ونيبال وبوتان - وتهدف إلى استكشاف ميادين النشاط الاقتصادي المشترك والاستفادة من عنصر الجوار. وبالإضافة إلى ذلك دخلت بنغلاديش، خارج إطار رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، في رابطة التعاون الاقتصادي التي تضم بنغلاديش والهند وسري لانكا وتايلند، بغية دفع التعاون في الميادين الاقتصادية والتجارية فيما بين البلدان الأربعة الأعضاء. واتخذ قرار بتوافق الآراء بالسماح لميانمار بالانضمام إلى هذه المجموعة دون الإقليمية باعتبارها عضوا كامل العضوية.

أشرت في العام الماضي، أثناء مخاطبة الجمعية العامة إلى المفاوضات التي تدور مع الهند بشأن تشاطر مياه نهرالغانج. وكان هذا الموضوع طوال عقدين مشكلة عنيدة. ومما يدعو إلى الارتياح الشديد لنا جميعا أننا وقعنا مع الهند، في كانون الأول/ ديسمبر الماضي، على أعلى مستوى سياسي، معاهدة لترتيبات التشاطر مدتها ٣٠ عاما. ويؤكد التوقيع على هذه المعاهدة، بعد أشهر من تولي الحكومة الحالية للسلطة، أن من الممكن حسم أصعب المشاكل إذا توفر حسن النية والإرادة السياسية.

وعلى المستوى الوطني، نقدم للقطاع الخاص في بلدنا جميع التسهيلات وأوجه التعاون الممكنة ونوفر للمستثمرين الأجانب حوافز متحررة. وسيكون دور الحكومة المراقبة وتوفير شبكات الأمان عندما يكون ذلك ضروريا. وتبذل الحكومة كل جهد لمكافحة آفتي الفقر والحرمان الواسعتي الانتشار حتى يتسنى لنا تحقيق الحلم الذي كرس له مؤسس الأمة بانغاباندو شيخ مجيب الرحمن، حياته وعمله السياسي، وهو إقامة بلد حر تقدمي مزدهر يعيش في سلام مع العالم ومع نفسه.

كان دورنا في ميدان الائتمان الصغير دورا رائدا. وقد اعترف في كثير من البلدان النامية والمتقدمة النمو بمبادرة "بنك غرامين" واعتبرت نهجا مبتكرا للقضاء على الفقر وتمكين المرأة، وبدئ بالفعل في محاكاة هذه المبادرة. وكانت قمة الائتمان الصغير التي عقدت في واشنطن في أوائل هذا العام ناجحة. ووضع فيها الهدف المتوخى تنفيذه وهو تحرير ١٠٠ مليون أسرة من غائلة الفقر بحلول عام ٢٠٠٥. وفي الأمم المتحدة اتخذ سفراء "أصدقاء الائتمان الصغير" المبادرة بمتابعة تنفيذ العملية من خلال منظومة الأمم المتحدة.

وفي بنغلاديش، أعطينا الأولوية والاهتمام الخاص لتنمية القطاع الاجتماعي في ميادين الرعاية الصحية والتعليم وتنظيم الأسرة ودور المرأة في التنمية والمحافظة على حقوق الإنسان وتعزيزها. وفي هذا الصدد تحظى مبادرات وجهود رئيسة وزرائنا بتقدير واسع النطاق. وأود أن أنوه هنا على وجه خاص بأن الحكومة، تحت القيادة الدينامية لرئيسة الوزراء الشيخة حسينة الإبنه الماجدة لمؤسس دولتنا، اتخذت قرارا بإنشاء لجنة قومية لحقوق الإنسان. ومن المتوقع أن يقر البرلمان الولاية التشريعية الضرورية لهذه اللجنة في العام المقبل. كذلك فإننا نعمل في سبيل إنشاء "محاكم غرامين" أو المحاكم الريفية التي تقيم العدل بين الناس على المستوى الشعبي. ومفهوم العدالة التشاركية هذا مفهوم جديد. وهو يهدف إلى ضمان تحقيق العدالة السريعة والفعالة والمعقولة الثمن لأكثر المواطنين تواضعا.

وإذ أتكلم بشأن موضوع حقوق الإنسان، أود أن أعرب عن سعادتي بتعيين سيدة مرموقة ومتميزة, هي السيد ماري روبنسون، مفوضا ساميا لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة. نود أن نؤكد لها تعاون حكومتنا معها. ونتطلع إلى العمل معها عن كثب للنهوض بحقوق الإنسان، وهو الهدف الذي نسعى إليه ونشارك فيه جميعا، مع التركيز بصفة خاصة على الحق في التنمية وعلى حقوق المرأة والطفل.

ووفقا لدستور بنغلاديش تقوم علاقاتنا الدولية في جملة أمور على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ومن ثم فإننا نشعر بالفخر والتقدير لأن بنغلاديش تضطلع بدور

نشط في عمليات صون السلم التي تقوم بها الأمم المتحدة ونرى أن هذا الدور واجب مهيب وتعبير عن التزامنا بالأمم المتحدة وبمبادئ ومقاصد الميثاق.

لا يزال الطريق أمامنا طويلا في ميدان نزع السلاح وبصفة خاصة نزع السلاح النووي. ودخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ خطوة رئيسية إلى الأمام.

من البديهي أن عالمنا أصبح أكثر تكافلا، ومع ذلك تبقى حقيقة غير سارة وهي أن هذا العالم لا يزال أكثر خطورة مما ينبغي أن يكون عليه. فغرب آسيا، وقضية فلسطين، والبوسنة والهرسك، وأفغانستان، ومنطقة البحيرات الكبرى كلها مشاكل تهدد السلم والأمن الدوليين. ومن الطبيعي أن تضطلع الأمم المتحدة بدور حيوي في السعي إلى حلول سلمية منصفة لهذه المشاكل.

ويحدونا أمل خالص أن تتحرك إلى الأمام عملية السلام في الشرق الأوسط وأن تؤدي المفاوضات والجهود التي استمرت سنين طويلة إلى نتائج مثمرة. ووجهات نظرنا بشأن هذا الموضوع بصفة خاصة معروفة تماما. فقرارات مجلس الأمن ذات الصلة موجودة وكذلك الاتفاقات التي أسفرت عنها المفاوضات التي جرت خارج إطار الأمم المتحدة. ويمكن على أساسها تحقيق سلم حقيقي في الشرق الأوسط واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في أن تكون له دولة مستقلة.

ومع اقترابنا من مشارف القرن المقبل، يتعين علينا أن نقوم بمسعى من أجل توطيد وتعزيز مؤسساتنا على الصعيد العالمي لجعلها قادرة على أن تتناول بفعالية مشاكل عالم ما بعد الحرب الباردة. والأمم المتحدة تمثل في حقيقتها الجنس البشري بأكمله، كعالم مصغر، بحكمته وحماقاته، وبنجاحاته ونواحي قصوره. وهي تمثل تجربة، كما قيل ذات مرة، للعيش معا كأسرة إنسانية واحدة. ولئن كان من الصحيح قطعا أن الأمم المتحدة هي منظمة للحكومات - تمثل قمة الأجهزة الحكومية الدولية، فإن من الصحيح كذلك أن أساسها يقوم على تطلعات شعوب العالم إلى السلام الدائم.

وتقول الكلمات الاستهلالية للميثاق:

"نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب".

وسيتعين على شعوب العالم وأممه أن تعمل في تضافر إذا كان لنا أن نحقق الاستقرار والرخاء والسلام الحق على صعيد العالمي، وستكون بنغلاديش بطبيعة الحال في الطليعة في هذا المسعى.

خطاب الحاج أحم تيجان كاباه رئيس جمهورية سيراليون

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية سيراليون.

اصطُحب الحاج أحمد تيجان كاباه، رئيس جمهورية سيراليون، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية سيراليون فخامة الحاج أحمد تيجان كاباه وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس كاباه (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إنه لمن دواعي الشرف لي حقا أن أخاطب الجمعية العامة مرة أخرى.

وبالنيابة عن شعب سيراليون، وبالأصالة عن نفسي، أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة أعمال هذه الدورة التي وصفتموها، عن حق، بأنها تسجل بداية حقبة جديدة في تاريخ الأمم المتحدة. إن أوكرانيا، وهي من الأعضاء المؤسسين لمنظمتنا، معروفة تماما بموقفها القاطع بنزع السلاح النووي من جانب واحد. وهذا في حد ذاته يمثل إسهاما رئيسيا في النهوض بالسلم والأمن الدوليين. وباعتباركم دبلوماسيا محنكا ومن كبار المسؤولين السابقين في الأمانة العامة، فإنكم مؤهلون تماما لتوجيه هذه الدورة نحو نتيجة ناجحة.

وأود أيضا أن أشيد بسلفكم السفير غزالي إسماعيل، ممثل ماليزيا، للطريقة الحازمة والماهرة التي

أدار بها أعمال الجمعية العامة في معالجتها لقضايا الدورة الحادية والخمسين.

ونثني على الأمين العام للجهود الجسورة التي بذلها حتى الآن في رسم مسارات ثورته الهادئة المتمثلة في إصلاح الأمانة العامة. وربما كانت هذه هي المرة الأولى في تاريخ المنظمة التي يكون فيها رئيس الجمعية العامة والأمين العام في نفس الدورة من قدامى موظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة. وأود أن أنقل من خلال الأمين العام تقديرنا لجميع موظفي منظومة الأمم المتحدة، الذين كانوا وما زالوا يمثلون الركائز الأساسية التي تدعم هياكل السلام والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية التي تقوم منظمتنا ببنائها في شتى بقاع العالم.

وعندما خاطبت هذه الهيئة في العام الماضي، تكلمت باستفاضة عن الجهود التي تبذلها حكومتي من أجل التوصل إلى اتفاق سلام مع الجبهة الثورية المتحدة ومن أجل توطين من شردهم النزاع وكذلك عن جهودنا لتحقيق المصالحة الوطنية. وتكلمت أيضا عن آمالنا، آمالنا في توطيد ديمقراطيتنا الجديدة، وإنعاش اقتصادنا، ونفخ روح جديدة في مجتمعاتنا التي تركت سنوات الحرب بصماتها عليها. ولم تكن آمالنا تلك مجرد إعلانات واهمة أو حالمة. فقد كنا نعي تماما التحديات التي ينطوي عليها تحقيق هذه الأهداف، ولكننا كنا نتصدى لها بروح الواقعية في إطار جهد وطني موحد، والأهم من كل شيء بأمل وثقة.

ففي المجال الاقتصادي، على سبيل المثال، كانت الاستجابة مبشرة بالخير. فقد نجحت حكومتي في أن توجد في غضون عام واحد خطة للضمان الاجتماعي وقانونا بوضع حد أدنى للأجور؛ في أن تحقق المساءلة والشفافية في الإنفاق العام؛ وتحرير التجارة وإصلاح المؤسسات العامة، بما في ذلك خصخصتها؛ وتخفيض معدل التضخم من ٦٥ في المائة إلى ٦ في المائة؛ وتحقيق نمو اقتصادي بلغ معدله ٥ في المائة - وكان رقم هذا المعدل قبل عام واحد رقما سلبيا هو ١٠ في المائة - وأن تضع خططا لقانون الاستثمار. هذه هي بعض معالم الثقة التي رآها المستثمرون الوطنيون والدوليون عندما خلصوا إلى أن سيراليون قطعت شوطا طيبا في طريق الانتعاش الاقتصادي. لقد كانت آفاق ذلك الانتعاش أعلى مما كانت عليه في أي وقت خلال فترة تجاوزت العقدين.

واليوم أقف أمامكم وأنا منقبض الصدر. فبينما أتكلم هنا، تتكشف في بلدي مأساة كبرى. ففي ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٧، قامت مجموعة تضم عناصر من جيش سيراليون والجبهة الثورية المتحدة بالإطاحة بعنف بحكومتي المنتخبة ديمقراطيا، وأطلقت العنان لحملة من الإرهاب شنتها على بلدي بشكل غير مسبوق في نطاقه ووحشيته. وتحولت سيراليون بين عشية وضحاها إلى وكر لجرائم بشعة: فمن قتل المدنيين الأبرياء العزل إلى النهب ومصادرة الممتلكات والاغتصاب. وما زالت هذه الفظائع ترتكب. ويساق شعب سيراليون إلى ليلة طويلة حالكة. ولأول مرة في تاريخنا، يتعرض للخطر بقاء مجتمعنا الوطني ككيان واحد متماسك أخلاقيا واجتماعيا.

وفي ظل خلفية هذه الأحوال المتغيرة تغيرا جذريا في بلدي، أقف أمامكم اليوم لأتوجه بنداء، نداء استغاثة بالمجتمع الدولي كي يساعد على إنقاذ أمة وشعب. إن وقوفي على هذه المنصة إنما هو رمز لشعب سيراليون وهو يمد يديه إلى الأمم المتحدة ملتمسا منها أن تمسك بهما لتشده بعيدا عن حافة الكارثة.

إن شعب سيراليون قد وحده خوف جماعي، خوف من أنه إن لم يفعل شيئا، وفي التو، ستدفع وحشية العصبة العسكرية الحاكمة وروح المغامرة لديها بالبلد إلى الكارثة. ويأمل شعب سيراليون ألا يدع المجتمع الدولي العصبة العسكرية الحاكمة تحول بلده إلى حقل واسع للموت. وإذا تركت الحالة السائدة تستمر، بسبب الافتقار إلى العزيمة السياسية أو لأي سبب آخر، ستخيب آمال أمة محبة للسلام في حياة خليقة بالبشر العاديين. وإنني موقن يقينا ليس بعده يقين أن هذا لا يمكن أن يكون ما ترغب الأمم المتحدة في حدوثه في سيراليون. وإيماني بالأمم المتحدة، بوصفها راعية سلم العالم وأمنه، والملاذ الأخير للضعفاء والعزل، يبقى قويا لا يتزعزع. واستنادا إلى قوة هذا اليقين، الذي كان جزءا من كل حياتي بعد سن الرشد، أعرض قضية سيراليون لتنظر فيها الجمعية العامة.

ولا شيء سوى الإعادة السريعة لحكومة سيراليون المنتخبة ديمقراطيا يمكنه أن يوفر حلا دائما للأزمة وأن يمكن البلد من العودة إلى الحياة الطبيعية واستعادة مكانته بوصفه عضوا مسؤولا في مجتمع الدول. لا أقول هذا لغرض شخصي. فالإصرار على استعادة حكومتي لا يعني سوى الإصرار على أن تعاد لشعب سيراليون

الحكومة التي انتخبها بحرية وانفتاح في انتخابات كانت محل متابعة ويقظة أشد مما عرفته أي انتخابات جرت في تاريخ البلد كله في مرحلة ما بعد الاستقلال. وبالفعل، عندما قام مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية المعقود في هراري بنظر المسألة قرر بقوة ووضوح إدانة الانقلاب ودعا إلى إعادة النظام الدستوري في سيراليون فورا.

لقد جاءت حكومتي نتيجة للعملية الانتقالية التي تقررت في فترة النظام العسكري الذي كان يرأسه المجلس الحاكم المؤقت الوطني القائم آنذاك. وذلك النظام هو الذي عين اللجنة الانتخابية الوطنية المؤقتة بوصفها الهيئة الإدارية المسؤولة عن إجراء كل من الانتخابات البرلمانية والرئاسية. وبناء على طلب اللجنة، وفرت أمانة الكمنولث في لندن ثلاثة خبراء، أحدهم مختص بصياغة القوانين، للمساعدة على التحضير للانتخابات. ولم يكن أي من هؤلاء الأشخاص قد زار سيراليون من قبل، ولم يكونوا يعرفون أي شخص في البلد. وكان الغرض من إلحاقهم باللجنة هو تمكين اللجنة من اتباع أرقى الممارسات الانتخابية الدولية. كما أوفد الاتحاد الأوروبي أيضا خبيرا بريطانيا مختصا بتثقيف الناخبين، بينما وفرت الأمم المتحدة خبيرا في السوقيات.

وبعبارة أخرى، كان للمجتمع الدولي وجود، في صميم هيئة تنظيم الانتخابات، لكفالة أعلى معايير الإستقامة والشفافية في إجراء الانتخابات.

وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وفي أثناء التحضيرات للانتخابات، قام العميد مادا بيو بإقصاء النقيب فالانتاين ستراسر من منصب رئيس المجلس الحاكم المؤقت الوطني، وشرع فورا في حملة لتأجيل الانتخابات. وكان شعار تلك الحملة "السلام قبل الانتخابات". وعقد في شباط/فبراير ١٩٩٦ مؤتمر استشاري وطني ضم ممثلين للأحزاب السياسية والجيش والشرطة والنقابات ومنظمات المرأة والكنائس والمساجد وغيرها من منظمات المجتمع المدني ليبدي رأيا في المسألة. ويجدر بي أن أضيف إلى ذلك أنه كان من بين الحضور ممثلون كذلك للمجتمع الدولي. وأيدت الغالبية العظمى من الوفود المشاركة في المؤتمر إجراء الانتخابات. وبالتالي، دعيت الجبهة الثورية المتحدة للمشاركة في العملية الإنتخابية. ورفضت الجبهة رفضا قاطعا أن تلبي الدعوة، مما بين بوضوح موقفها إزاء المبادئ والإجراءات الديمقراطية الشرعية.

وهكذا نظمت الانتخابات في ٢٦ و ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٦. وحضرها مراقبون من الكمنولث، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والمعهد الأفريقي - الأمريكي، والمركز الأفريقي - الأمريكي للعمل، ومجلس نقابات الكمنولث، ومجلس الكنائس العالمي، بينما قامت الأمم المتحدة نفسها بتنسيق كل شيء. وعند قفل صناديق الاقتراع، وقبل إعلان النتائج الرسمية بوقت طويل، أصدر المراقبون الدوليون بيانا مشتركا في ٢٩ شباط/فبراير ١٩٩٦ قالوا فيه إنهم شهدوا، رغم العقبات، إجراء سلميا ومنظما ومتسما بالشفافية لعملية الاقتراع، وهو ما دعاهم إلى أن يخلصوا في بيانهم إلى:

"أن النتائج ستبين حقيقة رغبة شعب سيراليون وستكون إيذانا ببدء عهد ديمقراطي".

وقامت القوى المعادية للديمقراطية داخل الجيش وحلفاؤها من الجبهة الثورية المتحدة، بعد فشلهم في منع إجراء الانتخابات عن طريق المناورات السياسية، بإشعال حملة من الإرهاب والاستفزاز في أجزاء البلد التي للمتمردين وجود فيها بقصد ترويع السكان ومنعهم من التصويت. وقطعت أيدي العديدين من الرجال والنساء الأبرياء. ودمغ بعضهم بقطع محماة من الحديد، وشوه كثيرون غيرهم بأساليب لا يمكنني أن أصفها على الملأ. ولكن أي نوع من الاستفزاز لم يكن قادرا على قهر عزيمة الشعب على وضع حد للحكم العسكري وجميع الانتهاكات المصاحبة له.

والانتخابات التي جاءت بحكومتي إلى السلطة كانت أكثر من مجرد إجراء انتخابي قصد به وضع حكومة مكان أخرى. فقد مثلت فرصة - بل وفرصة تاريخية - لشعب سيراليون لوضع حد لـ ٣٠ عاما من الحكم غير الديمقراطي، اتخذت الأعوام الأربعة الأخيرة منها صورة دكتاتورية عسكرية صريحة.

وعند تأمل الأحداث الماضية، وهي انتصارات الشعب أولا على المناورات السياسية لوقف الانتخابات، وثانيا على حملة الإرهاب والاستفزاز التي قصد بها

ترويع الناخبين وإبعادهم عن صناديق الاقتراع، نجد أنها لم تترك للقوى الرجعية في بلدنا سوى انتهاج سبيل وحيد لتحقيق هدفها، وهو الاسقاط غير الدستوري لأي حكومة مدنية، وذلك هو ما حدث، تحديدا، في ٢٥ أيار/مايو.

وجاء رد شعب سيراليون على الانقلاب بطريقة فريدة في تاريخ أفريقيا. فقام آلاف من المواطنين، بعضهم بسبب الخوف على حياتهم ومن انتهاكات حقوق الإنسان الأخرى، بهجر بيوتهم وبلدهم ببساطة، وانتقلوا إلى البلدان المجاورة، معلنين أنه من الأفضل لهم العيش لاجئين خارج سيراليون عن العيش تحت حكم العصبة الحاكمة غير الشرعية. ومن لم يغادروا البلد رفضوا الذهاب إلى أعمالهم، ورفضوا بأساليب متعددة التعاون مع العصبة الحاكمة. وهذا دليل على عزم السيراليونيين على ألا يتخلوا أبدا عن ديمقراطيتهم التي حققوها بعد معاناة.

والصراع الذي يدور في بلدي هو بين الملايين العزل الذين يدافعون عن قضية الديمقراطية والزمرة الرجعية المسلحة من الجنود المتمردين وعصبتهم من الجبهة الثورية المتحدة. ولم يكن لدى شعب سيراليون أي شك وهو يشرع في ذلك النضال الخطير في أمر الجانب الذي له التفوق العسكري البحت. أما ما ظل يدعم مقاومة الشعب الثابتة ويشد من أزره فهو الإيمان والتوقع بأن المجتمع الدولي لا يمكن أن يتخلى عنه ولن يتخلى عنه - بل الإيمان بأنه، مهما كانت المشاق التي يواجهها الآن، فإن الحق سينتصر في النهاية على القوة.

ولا يسع أحد ممن يرون أعمال الرعب التي يطلق النظام العنان لها والتي ترتكب في حق المواطنين العزل، أو ممن يشهدون أعمال النهب والاغتصاب والأعمال الوحشية الأخرى التي ترتكب يوميا والتي أصبحت الآن أسلوب عيش في سيراليون، أن يخطئ فيظن أن هذه حالة السلام. فالسلام غير موجود في سيراليون. وما يحدث هو أن أعمال الرعب التي ارتكبتها الجبهة الثورية المتحدة في حق المجتمعات الريفية - من قتل وتقطيع أوصال ونهب ومصادرة للأملاك الخاصة من جميع الأنواع بصورة تعسفية وغير قانونية، وارتكاب لجرائم عديدة أخرى - أصبحت تمتد الآن لتشمل المراكز الحضرية أيضا. ومما زاد من تفاقم تهجمها على السكان الأبرياء، أن الأمر انتهى بالعصبة الحاكمة غير الشرعية إلى زرع الألغام الأرضية المضادة للأفراد في جميع أنحاء البلاد، بل في العاصمة نفسها. ولست بحاجة إلى ذكر ما يمثله هذا العمل المروع بالنسبة للرجال والنساء والأطفال الأبرياء المعنيين عندما يقعون ضحية لهذه الأجهزة المخفية.

هذا هو تماما ما عملت حكومتي على تفاديه. وفي خطاب التولية الذي أدليت به عندما أصبحت رئيسا للجمهورية، وضعت السعي إلى إحلال السلام وإنهاء حرب التمرد في مقدمة أولوياتي العاجلة. وبعد أيام من تسلمي الحكم، وقعت بلاغا في ياموسوكرو في كوت ديفوار مع زعيم الجبهة الثورية المتحدة، العريف فوداي سانكوه اتفقنا فيه فعليا على وقف دائم لإطلاق النار. ومهد ذلك الاتفاق الطريق أمام إجراء مفاوضات موضوعية بين الحكومة والجبهة الثورية المتحدة، توجها اتفاق أبيدجان للسلام المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

وإن ما لم تكن تعرفه حكومتي هو أن الجبهة الثورية المتحدة كانت تتفاوض بسوء نية. لقد أخذنا كلامها على محمل الجد، وافترضنا أن التزامها المعلن بالسلام كان حقيقيا. وقد طالت المفاوضات لأن الجبهة كانت متشبثة بمسائل معينة وقدمنا تنازلات بشأن تلك المسائل المعينة آملين أن تحترم الجبهة الاتفاق الذي تم التوصل إليه. وهذا لا يعني طبعا أنه لم يكن بيننا من ساورته هواجس في أمر إخلاص الجبهة. لقد كان لدينا عدد من هؤلاء الشكاكين، ولكننا لتوق شعبنا إلى السلام، آثرنا أن نهتدي بآمالنا قبل أن نهتدي بمخاوفنا.

وكانت المصالحة الوطنية بعد السلام بندا رئيسيا آخر في سياسة حكومتي. ولقد بدأ السعي إلى تطبيق تلك السياسة منذ بداية تشكيل إدارتي. كانت لحزبي أغلبية واضحة في البرلمان، وأنا شخصيا فزت بالانتخابات الرئاسية بأغلبية لا بأس بها. وعلى أساس نتيجة الانتخابات، لم أكن ملزما إذن بإدخال أشخاص في حكومتي من أحزاب أخرى. بيد أنني نظرت إلى المسألة نظرة أوسع، وقررت أننا إذا أردنا أن ندفع بقضية المصالحة الوطنية إلى الأمام، يكون المستحسن أن نشكل حكومة ذات قاعدة عريضة. وبناء عليه، عينت زعيم أحد أحزاب الأقلية وزيرا للمالية مما يجعله عمليا في المركز الثالث من حيث الأهمية بين أعضاء الحكومة،

وملئت مناصب وزارية أخرى ومناصب عليا أخرى بأشخاص من الأحزاب السياسية الأخرى. ونتج عن ذلك تشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة تكتمل لها كل مقومات حكومة الوحدة الوطنية عدا الاسم.

ولقد واصلنا تطبيق سياسة المصالحة الوطنية. وكان النظام العسكري السابق، المجلس الوطني الحاكم المؤقت، قد صادر أملاك العديدين من كبار أبناء سيراليون، ليس بناء على القانون أو الإجراءات القانونية، بل على أساس لجان تحقيق أنشئت لهذا الغرض وهي لجان لم تكن تذاع نتائج تحقيقاتها أو تخضع أحكامها لأي استئناف. ولم يزعم أحد أن أعمال لجان التحقيق تلك كانت محققة للعدالة. ومع ذلك، فإن الأحكام التي كانت تتوصل إليها، لم تؤد إلى فقد العديدين لأملاكهم فحسب، بل أيضا إلى حرمان بعضهم من تولي أي مناصب عامة. ولم يكن من المستطاع ترك هذه الحالة تستمر، إذا أريد للديمقراطية الجديدة في سيراليون أن تكون شيئا له معناه. لذلك قمت بتعيين لجنة وطنية للمصالحة، وطلبت من أمانة الكمنولث أن تزودنا بقاض أقدم ليتولى استعراض أحكام لجنة التحقيق وتصحيح ما هو ظالم منها. وأردت قاضيا له الأقدمية والمكانة المناسبة كي يحظى حكمه بالاحترام. ووفر لي الأمين العام للكمنولث خدمات القاضي أولريك كروس من ترينيداد وتوباغو. وكان من المتوقع أن يحضر إلى سيراليون لاستئناف ترؤسه اللجنة الوطنية للمصالحة عندما وقع الانقلاب.

وعقب الانقلاب الذي وقع سابقا في نيسان/أبريل ١٩٩٢ والذي نصب في الحكم النظام العسكري للمجلس الوطني الحاكم المؤقت، توجه عديدون من أبناء سيراليون إلى المنفى. وكان يتعين أيضا تمكينهم من العودة إلى ديارهم بأمان وكرامة. وكان الرئيس السابق جوزيف سيدو مومو يعيش في المنفى في غينيا منذ وقوع الانقلاب في نيسان/أبريل ١٩٩٢. وعملت حكومتي على إعادته إلى وطنه وتهيئة المكان المناسب له للاستقرار على نحو يليق بإنسان كان رئيسا لدولتنا.

لقد أتيت على ذكر هذه الخلفية بالتفصيل لأبدي ما فعلته حكومتي من أجل إنهاء الحرب التي كانت مستعرة معظم الوقت لخمس سنوات، ولتحقيق المصالحة الوطنية، وللعيش في سلام دائم. كل هذه الأمور وأمور أخرى كثيرة ستمحى لو سمح للنظام بأن يبقى في السلطة. والسؤال الملح المطروح على المجتمع الدولي إذن هو ما هو أفضل طريقة لوضع حد عاجل للنظام العسكري الوبيل، ولتمكين سيراليون من الانضمام مجددا إلى مسار المجتمع الإنساني.

إن بعض الناس ينادون، عن نوايا حسنة للغاية ولكن عن معرفة ضئيلة عن الحالة، بإجراء مفاوضات لإنهاء المأساة التي تتكشف فصولها في سيراليون. ولقد ظللت أشارك في مفاوضات، من نوع أو من نوع آخر طوال حياتي العملية. والحقيقة أن التفاوض هو إلى حد ما طبيعة ثانية لدي. وبناء عليه، ليس عندي نفور من مبدأ التفاوض في ذاته. ولكني لن أصدقكم القول إن أغفلت ذكر التحفظات الجادة التي لدي في أمر التفاوض مع العصبة الحاكمة.

ففي المقام الأول، ان العصبة الحاكمة هي ائتلاف غير مستقر. فهي في الظاهر حكومة يتقاسم فيها كل عضو المسؤولية الجماعية عن القرارات التي تتخذها بصورة مشتركة. ولكنها في الحقيقة ليست شيئا من هذا القبيل. فلا وجود لشيء جماعي لدى العصبة الحاكمة سوى تصميم الأطراف التي تشكلها على التمسك بالسلطة. وقد تكون الجبهة الثورية المتحدة متحالفة الآن مع بعض العناصر في الجيش، ولكن لا يوجد أي ادعاء بأنهما يتشاطران نفس الأهداف في المدى البعيد. وفي الجبهة الثورية المتحدة ليست هي الجيش وهي بالتأكيد لا تخضع لإمرة الفصيل المتمرد في الجيش. فالجبهة الثورية المتحدة لها هيكل قيادي منفصل ومستقل، وهي تتلقى تعليماتها من القيادة العليا الخاصة بها. لذلك، وبناء على تجربتنا، يمكن أن نتوقع في أية مفاوضات مفترضة مع الجبهة الثورية المتحدة أن تأتي إلى المائدة بمجموعة مطالب خاصة بها. وليس من المتصور أن يصبح أي قرار يتخذه الطرف الواحد في هذا الائتلاف، غير المستقر، ملزما للطرف الآخر. ولأن للأطراف، في الواقع، أهدافا منفصلة ومن المحتمل تماما أن تكون متضاربة، فلا يكاد يوجد أي توقع هنا بأن يجري التفاوض على أساس موقف شبه موحد.

وفي المقام الثاني فإن الجبهة الثورية المتحدة هي دونما شك الفصيلة الأقوى في العصبة الحاكمة. والهدف الرئيسي للجبهة ظل يتمثل على الدوام في الاستيلاء على السلطة والاحتفاظ بها بكل الوسائل، بما في ذلك الإرهاب والقتل.

الجبهة، بشكلها الحالي، ليس لديها برنامج مترابط يستحق الذكر. وهي بدلا من أن تترك السلطة بطريقة سلمية، تهدد بشن حملة هدفها إحراق وتدمير كل ما في طريقها وتحويل البلد إلى أكوام من الرماد. وموقفها هو أنها إذا لم تستطع حكم سيراليون فلا ينبغي لجهة أخرى أن تتمكن من ذلك.

وإذا لم تكن أي نقطة من هذه النقاط مقنعة، ما علينا إلا أن ننظر إلى الطريقة التي تناولت بها المفاوضات مع لجنة وزراء الخارجية الأربعة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. إن الصيغة المكونة من ثلاث نقاط التي قدمتها الجماعة الاقتصادية لحل أزمة سيراليون تقضي بالترتيب:

"بإعادة التنصيب المبكر للحكومة الشرعية للرئيس تيجان كاباه، وعودة السلم والأمن، وحل قضايا اللاجئين والأشخاص المشردين".

كانت هذه هي القاعدة التي دخل على أساسها نظام الحكم في المفاوضات مع لجنة الأربعة التابعة للجماعة. وقد عقد الاجتماع الثالث بين اللجنة وممثلي النظام في أبيدجان في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٧. وكان من المتوقع حدوث نجاح كبير في هذا الاجتماع، لكن بينما كان الاجتماع منعقدا، أدلى قائد العصبة الحاكمة ببيان للإذاعة والتلفزيون قال فيه بوضوح إن نظام الحكم مصمم على البقاء في السلطة مدة لا تقل عن أربع سنوات. وقد استهدف بيانه إفشال المحادثات، وكان هذا هو بالضبط ما حققه. وهو لم يسحب تصريحه القائل بتصميمه على البقاء في السلطة لمدة أربع سنوات.

وإذا أصر المجتمع الدولي على أننا ينبغي أن نسلك طريق المفاوضات، على الرغم من سجل العصبة الحاكمة غير الشرعية في سوء النية، فإنني أقترح أن تعقد هذه المفاوضات بين العصبة الحاكمة ولجنة وزراء الخارجية التابعة للجماعة الاقتصادية التي زادت عضويتها الآن إلى خمسة وزراء. وحتى تكون هذه المفاوضات ذات قيمة، ينبغي أن تمضي على أساس تفاهم واضح على عدة أمور. في المقام الأول، إذا استؤنفت المفاوضات، ينبغي أن يظل جدول أعمال التفاوض الذي اقترحته الجماعة الاقتصادية والمكون من ثلاث نقاط هو جدول أعمال هذه المفاوضات. ثم ينبغي أن يكون هناك جدول زمني فإذا كانت المفاوضات غير محددة المدة فمن المتوقع أن يقوم النظام الحاكم بإطالة الكلام وإطالة المناقشات إلى ما لا نهاية على أمل أن يؤدي ذلك إلى الحصول بطريق التسلل على اعتراف تدريجي من المجتمع الدولي بحكم الأمر الواقع.

ثم ينبغي أن يترأس وفد العصبة الحاكمة قائد العصبة الحاكمة نفسه. وينبغي للجنة الخمسة أن تصر على هذا، لأنه إذا ترأس وفد النظام الحاكم أي شخص آخر، فإن مجال التنصل والاحتيال سيصبح فسيحا بلا نهاية. وأخيرا، ضمان أن يتعامل النظام الحاكم مع المفاوضات بالجدية التي تستحقها، فلا ينبغي مجرد الاستمرار في الضغوط والتدابير الدولية الحالية بل ينبغي تشديدها. وبهذه الطريقة يمكن اختبار جدية النية المعلنة للنظام في التفاوض.

وعند القيام بكل هذا والتوصل إلى اتفاق، لا يزال يتعين علينا أن نواجه مهمة تحقيق المصالحة الوطنية الحقيقية الكاملة. إن ما تحتاجه سيراليون اليوم أكثر من أي شيء آخر هو السلام والمصالحة. إن هذه الحاجة لم تغب عن بالي مطلقا، وهي الهدف الذي يؤثر على كل خطوة من الخطوات التي اتخذتها منذ تقلدي لمنصبي في آذار/مارس ١٩٩٦. إن الأحداث التي وقعت في ٢٥ أيار/مايو عمقت الانقسامات في داخل مجتمعنا، تلك الانقسامات التي كانت سياساتي قد بدأت في علاجها. ونتيجة لذلك، فإن اعتماد سياسة أقوى في السعي إلى المصالحة الوطنية أصبح ضرورة مطلقة.

ولن أكون مغاليا اذا قلت إن نوع الاستمالة السياسية الذي يأخذ به ائتلاف الجبهة المتحدة الثورية العسكري هو أقرب إلى عمليات الإبادة الجماعية المنظمة. فمنذ ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٧، تم القضاء كليا أو جزئيا على قرى ومجتمعات محلية وأسر مستهدفة بأكملها في المقاطعات الشرقية والشمالية والجنوبية من سيراليون، في مويمبا وبونثي وساندا وبومبي وكومراباي وفوريدوغو - وهي قائمة لا تنتهي.

لذلك فإن العديدين من أبناء سيراليون يؤمنون بقوة أنه ينبغي إنشاء محكمة لجرائم الحرب لمحاكمة كل من له

ضلع في صنع مأساتنا. وإنني أفهم المشاعر التي ينطوي عليها هذا الطلب، لكنني أرفضه. أرفضه لأنه سيضيف إلى مشاكلنا الخطيرة أصلا وسيؤجل المصالحة الوطنية الدائمة.

طوال هذا الخطاب حاولت أن أميز بين عناصر الجيش المتواطئة مع رئيس العصبة الحاكمة والجزء الأكبر من الجيش، الذي يتشكل أساسا من رجال ونساء محترمين وأوفياء لتقاليد جيش سيراليون. ومع ذلك فإنني أجد أنه ليس من المصلحة الوطنية في شيء اتباع سياسة الانتقام ضد العناصر المضللة في الجيش وغيرهم من المنضوين تحت لواء العصبة الحاكمة.

ونحن لا نطلب من الأمم المتحدة سوى التأكيد الوارد في البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٧ بأنه:

"في حالة عدم وصول رد مرض من العصبة العسكرية الحاكمة، سوف يكون مجلس الأمن على استعداد لاتخاذ التدابير الملائمة بهدف إعادة تنصيب حكومة الرئيس كاباه المنتخبة ديمقراطيا". (S/PRST/1997/42، ص ١).

وفي الوقت ذاته، نسأل مجلس الأمن أن يساعد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفريق الرصد التابع لها، على إعطاء تطبيق عملي لهذا الهدف. وبقيام المجلس بهذا، فإنه لن يساعد فحسب في إنقاذ أرواح شعب سيراليون وإنما سيدرأ أيضا تصعيد الأزمة التي تهدد حاليا السلام والأمن في منطقتنا دون الإقليمية. وهنا أود أن أغتنم الفرصة للإعراب نيابة عن سيراليون، حكومة وشعبا، عن تقديرنا المخلص لرؤساء دول الجماعة الاقتصادية، ولجنة وزراء الخارجية التابعة لها، على جهودهم على مدى الأشهر الأربعة الماضية من أجل تحقيق هدفهم الذي يؤيده مجلس الأمن.

وبمجرد تحقيق هدف استعادة الحكومة المنتخبة ديمقراطيا، فإن حكومتي، انطلاقا من روح المصالحة التي وجهت سياساتنا منذ انتخابات ١٩٩٦، ستنظر، في المحفل المناسب، في المسألة الخطيرة الأهمية، مسألة الأمن والتنفيذ الكامل لاتفاق أبيدجان للسلام. إن الأمن في منتهى الأهمية، إذ أنه دون الأمن لا يمكن أن تصل إلى شعب سيراليون أي مساعدة إنسانية ذات شأن.

وعلى الرغم من التصرفات الصادرة عن سوء نية من جانب الجبهة الثورية المتحدة بقصد إعاقة عملية السلام وعلى الرغم من الائتلاف الخطير الذي ظهر منذ انقلاب ٢٥ أيار/ مايو، فإن حكومتي، الحكومة الشرعية لسيراليون، ملتزمة بالاتفاق. ونحن ملتزمون أيضا بخطة وتوصيات الأمين العام، المقدمة إلى مجلس الأمن في شهر كانون الثاني/يناير الماضي، من أجل إنشاء وتواجد عملية لصون السلام في سيراليون بمناسبة اتفاق أبيدجان للسلام.

ونحن على استعداد لتجديد الاضطلاع ببرنامج حكومتي من أجل المصالحة وإعادة توطين اللاجئين والأشخاص المشردين والإنعاش وإعادة البناء وهو البرنامج الذي جاءت العصبة العسكرية الحاكمة، المشتركة مع الجبهة الثورية المتحدة، لتعطله بلا رحمة قبل زهاء خمسة أشهر. ونرى أنه من الضروري لشعبنا أن يواصل تحويل اقتصادنا من برامج إغاثة الطوارئ، إلى مشاريع واقعية للاكتفاء الذاتي في الأمدين المتوسط والطويل. وبالطبع نعرف أن هذا لن يكون سهلا. بيد أننا واثقون من أن الإعادة الفورية وغير المشروطة لحكومتي، التي هي الحكومة التي انتخبها الشعب، إنما تشكل الخطوة الأولى صوب ذلك التحويل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): نيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية سيراليون على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب فخامة الحاج أحمد تيجان كاباه، رئيس جمهورية سيراليون، إلى خارج قاعة الجمعية.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية هنغاريا، معالي السيد لاسلو كوفاتش.

السيد كوفاتش (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يسرني بالغ السرور أن أرى وزير خارجية جارتنا أوكرانيا يتبوأ هذا المنصب الرفيع، منصب رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين. وأؤكد لكم أن بإمكانكم في الوفاء بمهامكم الصعبة الاعتماد على دعم وفد هنغاريا لكم وتعاونه معكم.

كما أن سلفكم، السفير غزالي اسماعيل، ممثل ماليزيا، الذي خدمنا بامتياز وبروح خلاقة، يستحق إشادتنا وشكرنا.

إن المنظمات الدولية تشهد، في حقبة ما بعد الحرب الباردة، عملية تكيف عميقة. وما نحن هنا، في الأمم المتحدة، إلا في بداية طريق وعرة. وستكون قدرة الأمم المتحدة على شغل مكانها في البيئة السياسية الدولية الجديدة للقرن الحادي والعشرين معتمدة على بصيرتنا وواقعيتنا وعزيمتنا. وإذا كان وراء قراراتنا التزام سياسي قوي مشترك بالتصدي لجدول أعمالنا العالمي، صار بإمكاننا أن نجعل الأمم المتحدة منظمة يعتد بها في الألفية القادمة.

إن مقترحات الإصلاح التي قدمها الأمين العام، كوفي عنان، قد جاءت ثمرة شعور بإلحاح المهمة، وروح واقعية يقظة، ومثالية صحيحة، إلى جانب التزام شخصي بإحداث التغيير. إننا نرحب بنية الأمين العام في المضي قدما على نحو مبكر في تنفيذ تدابير تنظيمية ملموسة تدخل في مجالات اختصاصاته.

أما مجموعة المقترحات المتكاملة التي تتطلب إجراء من الدول الأعضاء فإنها تنصب حقا على مجالات أنشطة الأمم المتحدة التي يلزم التوصل إلى اتفاق بشأنها في هذه المرحلة. إن الاقتراحات الداعية إلى ضمان التماسك المطلوب، لجهود الأمم المتحدة في ميدان التعاون الإنمائي، وتعزيز قدرتها المؤسسية على مكافحة الجريمة الدولية والاتجار بالمخدرات والإرهاب، وإدماج شواغل حقوق الإنسان في جميع أنشطة الأمم المتحدة وبرامجها الرئيسية، اقتراحات تستحق كامل دعمنا وتحتاج منا اتخاذ إجراء سريع وملموس. واسمحوا لي أن أضيف صوت وفدي إلى كل الذين دعوا إلى الموافقة في هذه الدورة على مجموعة الإصلاحات بأكملها، وهي موافقة سيتعين أن تليها خطوات عملية لترجمة المقترحات إلى عمل محسوس.

إن هنغاريا تواصل في سياستها الخارجية خدمة السلم والاستقرار الدوليين مع إيلاء اهتمام خاص لمنطقتها. وإن الأحداث المفجعة في يوغوسلافيا السابقة، والأزمات والتشنجات التي شهدناها في أراضي الاتحاد السوفياتي سابقا وفي أماكن أخرى، وظهور النزعة القومية العدوانية إلى جانب نزعة مماثلة الأهواء الشعبية في أوروبا الوسطى والشرقية بوصف ذلك "دواء" جذابا للمشاكل السياسية والصعوبات الاقتصادية والتوترات الاجتماعية - كل هذه الأمور هي تذكرة حية لنا بالطابع الخطير، والفتاك أحيانا، الذي تتسم به هذه التحديات. وهي تبرز مدى أهمية إقدام المجتمع الدولي على العمل مزودا بالوسائل اللازمة وقبل فوات الأوان.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بويد (بنما).

وتؤيد هنغاريا الجهود التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمنظمات الإقليمية المتعددة الأطراف الأخرى من أجل المساعدة على الحؤول دون نشوب نزاعات جديدة، والشروع، حيثما اقتضت الحاجة، بأنشطة لحفظ السلام وبناء السلم، وتوطيد حكم القانون وتشجيع التعاون في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتسعى بلادي إلى تعزيز علاقات حسن الجوار الحقيقية مع جميع بلدان منطقتها، وخاصة مع البلدان المتاخمة لها، والبدء في مبادلات إقليمية وتعزيز التعاون الإقليمي ليتسنى لها أن ترد بشكل أفضل على التحديات الجديدة التي تهدد الاستقرار الإقليمي. هذه هي الروح التي حدت بنا إلى العمل بنشاط على إقامة وتوسيع نطاق التعاون الإقليمي بمختلف أشكاله، مثل مبادرة أوروبا الوسطى واتفاق التجارة الحرة في أوروبا الوسطى، والمبادرة التعاونية لجنوب شرق أوروبا، التي تخص عددا كبيرا من البلدان في المنطقة، وهي التي حدت بنا إلى السير قدما في مخططات التعاون الثلاثي، المفصلة بدرجة أدق، مع عدد من جيراننا المباشرين. إن التعاون الإقليمي وعبر الحدود ركيزة قيمة للاستقرار والأمن الإقليميين، ولا بد من استخدامه إلى أقصى حد ممكن.

وإذا ما نظرنا إلى المستقبل، فإننا إذ ننتقل من الدعوة التي وصلتنا من قمة منظمة حلف شمال الأطلسي المعقودة في مدريد إلى إكمال محادثات الانضمام مع التحالف وإذ نتوقع أن تبدأ في شهر كانون الثاني/يناير المفاوضات الخاصة بدخولنا في الاتحاد الأوروبي، نسجل رغبتنا في المزيد من تطوير هذه الأنشطة الإقليمية القائمة على الحوار والتعاون الواسع النطاق، لمنع ظهور انقسامات جديدة ولمساعدة جميع بلدان المنطقة في سعيها إلى الانضمام إلى المجرى الرئيسي للتطورات الأوروبية. ونحن على ثقة أيضا أن هنغاريا، من خلال هياكل التكامل الأوروبي - الأطلسي، ستصبح شريكا أكثر فعالية ودعما للأمم المتحدة.

لقد جلبت حقبة ما بعد الحرب الباردة مسائل ملحة إلى مكان الصدارة. وهي تضم مسائل تتصل بالكيفية التي تستخدم بها في المستقبل قدرة الأمم المتحدة على إدارة الصراعات. وتتسم المناقشة حول هذه المشاكل بأبعاد سياسية وقانونية بالإضافة إلى أبعاد عاطفية في أحيان كثيرة. ونحن نرحب بمقترحات الأمين العام التي تستهدف تعزيز قدرات الأمم المتحدة على الرد السريع.

وفي هذا السياق جاءت في السنوات الأخيرة زيادة مشاركة هنغاريا بطرق شتى في عمليات حفظ السلام المناطة بالأمم المتحدة، بما فيها تقديم الدعم الهيكلي والسوقي ووزع أفراد عسكريين ومن الشرطة، ومن أمثلة ذلك الإسهام الهنغاري في قوة التنفيذ وقوة تثبيت الاستقرار، والزيادة الكبيرة في عدد حفظة السلام الهنغاريين العاملين في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. ويسرنا أن أداء مواطنينا العاملين في هذه العمليات في جميع أنحاء المعمورة ومهارتهم المهنية يحظيان بتقييم إيجابي.

لقد عولجت مسألة عمل مجلس الأمن وحجمه معالجة مستفيضة في العديد من محافل الأمم المتحدة. وإن الشرعية والفعالية منطلقان هامان لأي نمط لإصلاح مجلس الأمن. والرأي السائد هو أنه إذا ما تم توسيع مجلس الأمن، فإن حجمه وتشكيله لن يصبحا عائقين وإنما رصيدا لصنع القرار والعمل الفعالين على نحو يكفل أوسع دعم وتعاون ممكن من الأعضاء عموما. فالاتفاق على توسيع عضوية مجلس الأمن ركيزة أساسية لعملية إصلاح الأمم المتحدة. وعلينا أن نضمن أننا في مجلس الأمن المستقبلي، الذي يضم ألمانيا واليابان وبلدانا من كل من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي كأعضاء دائمين، كما يضم أعضاء غير دائمين إضافيين، سنحافظ على اتسام تلك الهيئة الهامة بطابع التوجه العملي بل وسنعزز من هذا الطابع.

إن الإصلاح المالي لمنظمتنا شرط سابق لا غنى عنه لضمان قابليتها للبقاء وأهميتها. وإن دفع الاشتراكات المقررة التزام قائم بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وهنغاريا بذلت جهودا جادة للوفاء بكل ما يترتب عليها من أنصبة مالية متأخرة، ونحن ننتمي الآن إلى مجموعة صغيرة ولكنها، كما نأمل، متنامية من الدول الأعضاء التي دفعت جميع اشتراكاتها في الميزانية الاعتيادية وكذلك ميزانية حفظ السلام بالكامل ودون أي شرط.

ولحل الأزمة المالية لا بد أن نجد وسيلة مقبولة للدول الأعضاء وصالحة للمنظمة. والوفد الهنغاري على أهبة الاستعداد للمشاركة في جهود إضافية بناءة على منوال الاقتراح الذي عرضه الاتحاد الأوروبي بغية التوصل إلى حل توفيقي شامل.

وبعد زوال التشكيلات السياسية للحرب الباردة لم يعد ممكنا أن تستمر تنحية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية إلى زاوية قصيَّة من أنشطة الأمم المتحدة. وباعتبار حقوق الإنسان شاغلا مشروعا للمجتمع الدولي، فإنها يجب أن تُعطى الوزن الذي تستحقه في جميع أنشطة الأمم المتحدة، وذلك بطريقة منسقة جيدا. ويجب أن ينعكس هذا باعتماد التمويل الكافي لها.

تجري اليوم انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان على مستوى العالم، ويجب علينا جميعا أن نقف مدافعين عنها وأن نحاسب المنتهكين حيثما وقعت هذه الانتهاكات. ونحن ندرك وجود خصوصيات إقليمية وثقافية وغيرها في مجال حقوق الإنسان. إلا أننا نعتقد أن هذه الخصوصيات لا ينبغي أن تحول دون الثبات في تعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان ويجب ألا تسمح بظهور التراخي في المواقف إزاء انتهاكات حقوق الإنسان.

وقد سررنا للاختيار الممتاز الذي توصل إليه الأمين العام بتسميته للسيدة ماري روبنسون لتكون المفوض السامي الجديد لحقوق الإنسان. وسنقدم لها المساعدة في عملها على تعزيز فعالية الأمم المتحدة في الاستجابة لتحديات حقوق الإنسان، بما في ذلك التحديات الناشئة عن التمييز الإثني. فهذه، كما أظهرت التطورات الأخيرة، تمثل تهديدا للاستقرار والأمن الإقليميين والدوليين.

وإن التنمية والبيئة مسألتان في غاية الأهمية للمستقبل، بل ولبقاء النوع الإنساني. ويجب أن تؤدي أنشطة الأمم المتحدة في هذا المجال إلى إعداد برنامج شامل للتنمية المستدامة ينال قبول جميع الأمم. ونود أن نعرب عن قلقنا إزاء التقدم غير الكافي الذي أحرز في هذا الميدان. ونحن نعرب عن تأييدنا الكامل للجهود الرامية إلى البحث عن حلول للأسئلة الملحة المتعلقة بالتخلف وإلى وقف عملية تدهور موئلنا البيئي على كوكبنا هذا.

ولا تزال النزاعات المسلحة تجبى حصادها، وذلك أحيانا حتى بعد انقضاء عقود على توقف الأعمال العدائية، بسبب وجود الألغام الأرضية المضادة للأفراد. لقد ظلت محنة عشرات الآلاف من ضحاياها الأبرياء مبعث قلق دولي متصاعد نتيجة للدعوة الفعالة التي تبنّتها مجموعات حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية. وهنغاريا تؤيد الحظر الكامل لهذه الأدوات. وقد ساندت حكومتي عملية أوتاوا منذ بدايتها؛ وهي ترحب بنجاح المؤتمر الدبلوماسي الذي انعقد بهذا الشأن في أوسلو، وتعتزم أن تكون من أول الموقعين على الاتفاقية الخاصة بحظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وبتدمير هذه الألغام. إنها معلم هام في تطوير القانون الإنساني الدولي وفي السعي إلى وضع نهاية للمعاناة الإنسانية الهائلة الناتجة عن انتشار هذه الأسلحة واستخدامها العشوائي. وفي نفس الوقت، نرى أن الإنجازات الرائعة لمؤتمر أوسلو لا تقلل من أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه المحافل الأخرى، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح، في النهوض بأهداف الاتفاقية الجديدة.

وقد أدت الفظائع الرهيبة وأعمال الإبادة الجماعية التي ارتكبت خلال الصراعات الأخيرة إلى الإسراع في المفاوضات المتعلقة بإنشاء سلطة قضائية جنائية دولية لجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وبإنشاء المحكمتين الخاصتين بيوغوسلافيا السابقة ورواندا، أعاد المجتمع الدولي تأكيد مبدأ هام هو أن كل من ارتكبوا جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية يتحملون مسؤولية شخصية عن ذلك وسيكونون موضعا للمحاسبة. ومن تطلعاتنا المشروعة أن يقدم إلى العدالة كل الأشخاص الذين وجّهت إليهم تهم من قبل المحكمتين، وفضلا عن ذلك ألا يظل الإحجام عن التعاون الكامل مع المحكمتين أمرا يمر بلا عواقب.

لقد مهدت الخبرة التي اكتسبناها من عمل هاتين المحكمتين الخاصتين الطريق لقبول أوسع لفكرة المحكمة الجنائية الدولية، فأوجدت بذلك أساسا قانونيا صلبا على الصعيد العالمي لتأسيس المسؤولية الجنائية الفردية فيما يتعلق بجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ونحن ملتزمون بمواصلة المفاوضات بنشاط في هذه الدورة ليتسنى إنهاء صياغة النظام الأساسي للمحكمة في المؤتمر الدبلوماسي الذي سينعقد في السنة المقبلة.

وفي هذه الدورة علينا أن نركز جهودنا على التمهيد لاتخاذ خطوات عملية لجعل الأمم المتحدة هيئة حيوية ناجحة وديناميكية. ويجب أن نحافظ على زخم التغيير إذا أردنا ضمان مستقبل كريم للتجربة الإنسانية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة بعد هذا لمعالي السيد بيزيما كاراها، وزير الشؤون الخارجية لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد كاراها (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود من هذه المنصة أن أهنئ سعادة السيد هينادي أودوفينكو على انتخابه بالإجماع رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين. وإني لعلى يقين من أن إدارته الناجحة لأعمال هذه الدورة ستأتي مبرهنة على أن الثقة التي نوليها جميعا لخصائصه البارزة بوصفه رجل دولة هي ثقة في محلها.

وأود أيضا أن أشيد بسلفه السفير غزالي إسماعيل، الذي حاز اقتداره وذكاؤه على أسمى التقدير منا جميعا.

واسمحوا لي أن أشيد أيضا بالأمين العام السيد كوفي عنان، لتفانيه في خدمة قضية السلم والأمن الدوليين

ولمعرفته المتعمقة بالمسائل التي يتوقف عليها سلام العالم.

وأود أن أؤكد التزام بلدي بالمثل العليا للميثاق المتمثلة في السلم، والأمن، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والتنمية. فمن أجل انتصار تلك المثل كنا نناضل. إن جمهورية الكونغو الديمقراطية هي ضمن البلدان القليلة التي ظلت ترزح، منذ زمن سحيق بسبب موقعها الجيوستراتيجي ومواردها الإنسانية والطبيعة الشاسعة، تحت عبء تاريخ قاتم من المعاناة والانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب.

ففي عام ١٨٨٥، عندما كان استعمار أفريقيا جاريا على قدم وساق، جُعل بلدي دولة تدخل ضمن الممتلكات الشخصية لملك البلجيك؛ وراح يعاني من العنف والانتهاكات الفاضحة لحقوق الإنسان المقترنة، في جملة أمور، باستغلال المطاط الأحمر وغير ذلك من أنواع السخرة. ثم أصبح بلدي مستعمرة بلجيكية في عام ١٩٠٨، ليشهد لاحقا عملية لتصفية الاستعمار لم تكن معوجَّة فحسب، بل أصبحت وبيلة لأنه صار جزءا من مواضع الرهان العالمية في الخصومة بين الشرق والغرب.

وبعد أن نال بلدي الاستقلال في حزيران/يونيه من عام ١٩٦٠، وفي ذروة الحرب الباردة، استشهد رمز سيادتنا، رئيس الوزراء باتريس إمرجي لومـُمبا، دفاعا عن تلك السيادة.

وأمام أعين المجتمع الدولي الراضية، قامت ديكتاتورية رجعية دموية في قلب أفريقيا لخدمة المصالح الاستراتيجية للغرب المسيطر، مهمتها زعزعة استقرار البلدان المجاورة. وبعد ذلك بثلاثين عاما، وبفضل التغيرات السياسية التي وقعت في العالم في ١٩٨٩، شهد العالم، للأسف، النتائج المأساوية للدعم الذي أولاه لنظام كان دولة بالاسم فقط.

والكوارث التي سببتها سنوات الديكتاتورية الدموية الخسيسة هذه معروفة تماما بحيث لا توجد حاجة إلى روايتها من جديد. والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي وجميع هيئات منظومة الأمم المتحدة لديها دراسات وتقويمات ومستمسكات وشهادات مثيرة للمشاعر تتعلق بما كان يمثله نظام موبوتو عند نهاية القرن العشرين.

إن افتتاح هذه الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة يتصادف - لحسن الحظ - مع ظهور جيل جديد من القادة في أفريقيا كرسوا أنفسهم تكريسا تاما لقضية الانبعاث الأفريقي واستلهموا الإرادة الحاسمة للإمساك بزمام مصير القارة والقيام بدورهم في مجتمع الأمم.

ومن بين هؤلاء الأفراد السيد لورنت - ديزيريه كابيلا، الذي يرجع كفاحه من أجل استعادة الجمهورية إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٦٠، اليوم الذي توقفت فيه أول تجربة ديمقراطية كونغولية.

إن انتصار الثورة الكونغولية يوم ١٧ أيار/ مايو ١٩٩٧، بعد هزيمة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، هو الحدث التاريخي ذو الأهمية السياسية الكبرى في أفريقيا الحديثة. وهو يمثل انتصار العودة إلى حركة عموم أفريقيا، الطريق الوحيد إلى خلاص أفريقيا في الظروف التي يمر بها عالم اليوم.

والتمسك الجماهيري العفوي من جانب الكونغوليين بهذا الكفاح المسلح والتأييد الذي حظي به من البلدان الصديقة ومن العالم كله يكفيان لإبراز الطابع الإيجابي لهذا الكفاح من أجل التحرير.

والشعب الكونغولي يشعر بالامتنان للجميع لتأييدهم وصول سلطة تقدمية جديدة إلى كينشاسا معنية بإقامة دولة رائدها قانون وتحسين رفاه الشعب. وانتصار تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو على ديكتاتورية موبوتو هو حقا انتصار لأفريقيا التقدمية المؤمنة بحركة عموم أفريقيا على التجهيل والتشاؤم والترويع والروح الانهزامية التي ظلت لوقت طويل ذرائع تتمسك بها بعض القوى للاحتفاظ بالسيطرة السياسية والاستراتيجية على القارة. وفي ذلك البلد الذي كانت فيه الدولة والجمهور تحتضران، تعمل حكومة الأمن العام بقيادة الرئيس لورنت - ديزيريه كابيلا دون كلل ودون توقف لاستعادة الدولة ولبناء الجمهورية من جديد.

والجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار الداخلي عن طريق إعادة تنظيم الدولة والتوفيق بين الآراء وعودة السكان المدنيين إلى العمل، تصاحبها جهود أخرى ترمي إلى تحقيق السلم والاستقرار الإقليمي بغرض تهيئة

ظروف اقتصادية وسياسية مواتية لاستثمار وطني وأجنبي مثمر.

إن سياستنا الأفريقية ترمي إلى تحسين العلاقات الثنائية مع جميع دول المنطقة، ومساعدتها على التواؤم بطريقة أفضل مع السياق الجغرافي - السياسي الجديد وتعزيز التعاون والتكامل الإقليمي. وانسجاما مع هدف تعزيز التنمية الاقتصادية، نعمل أيضا على تحقيق قدرة أفريقيا على منع وإدارة وحل الصراعات والنزاعات الإقليمية التي تصيب قارتنا بالشلل.

هذه الرغبة في تغيير سياستنا الخارجية تستند إلى سياستنا الداخلية التي تقوم على الاعتماد على جهودنا وإيلاء اهتمام أكبر للتعاون الإقليمي والتعاون بين بلدان الجنوب في أنشطتنا التجارية. وهنا سيجري التركيز على التبادل التجاري الذي يشجع التجارة والاستثمارات المثمرة والمؤدية إلى نقل التكنولوجيا الجديدة والملائمة.

علاوة على ذلك، ننوي مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين علاقاتنا الثنائية والمتعددة الأطراف مع جميع شركائنا لضمان تحقيق تفهم أكبر لبرنامجنا لإعادة البناء الوطني والالتزام به. وهذا البرنامج، الذي يتناول أساسا الإجراءات والخطوات الملحة لإعادة التأهيل، وطابعها الإنساني إلى حد كبير، يستحق الدعم غير المشروط من جانب المجتمع الدولي.

وهذا البرنامج الحكومي يتضمن الأولويات التالية: البنية الأساسية للنقل والمواصلات، والزراعة، والصحة والخدمات الاجتماعية، والتعليم الوطني، وخلق فرص العمل، والقضاء على البطالة، وسلامة وحماية الأفراد والممتلكات، وإضافة إلى هذا السلم والاستقرار الوطني والإقليمي.

في الأشهر الأربعة التي قُدنا فيها الدولة، تمكنا من تحقيق نتائج مشجعة، وبخاصة على الصعيدين السياسي والدبلوماسي. وهي تتضمن كفالة سلامة السكان عن طريق استعادة العدالة؛ وضمان حق الملكية؛ وبذل الجهود لاستئصال الفساد، الذي أصبح مؤسسيا في بلدنا؛ وإعادة إدماج الأفراد العسكريين التابعين للقوات المسلحة السابقة لزائير وإنشاء جيش جمهوري وطني؛ وإقامة علاقات إقليمية طيبة، وبخاصة عن طريق عقد مؤتمر قمة في كينشاسا لرؤساء الدول يرمي إلى تعزيز التعاون الإقليمي؛ وزيارات العمل التي قام بها إلى كينشاسا رؤساء أوغندا ورواندا واريتريا وتنزانيا، وأيضا الزيارات التي قام بها رئيس الدولة الكونغولي لأنغولا وجنوب أفريقيا ورواندا وناميبيا وزامبيا. علاوة على ذلك، شاركت حكومتنا في اجتماعات عقدت في المنطقة دون الإقليمية بشأن مسائل إقليمية محددة. ويجدر بنا أن نذكر أيضا أن أطراف النزاع الراهن في برازافيل قد تشاورت مع الرئيس كابيلا.

وتتضمن الخطوات الاقتصادية التغلب على التضخم وإعادة تقدير العملة المحلية وتخفيض أسعار المواد الغذائية، وتوفير الأساسيات للمراكز الحضرية، ومشروع الإصلاح النقدي الجاري تنفيذه الآن، وإعادة هيكلة البنك المركزي.

وتتضمن الخطوات الاجتماعية والثقافية استئناف الحياة الثقافية والفنية، واستئناف التعليم الابتدائي والثانوي، رغم الحالة الصعبة التي يمر بها الآباء العاملون في الدولة، وتوفير مياه الشرب للعاصمة، ومشاريع الكهرباء والطرق العامة.

وفي المناقشة التي تجري في هذه الدورة بشأن مقترحات إصلاح الأمم المتحدة، أود في البداية أن أذكر أن الهدف الاستراتيجي لجميع الإصلاحات المتوخاة هذه هو توفير ظروف أفضل للأداء الصحيح للمنظمة ليتسنى لها تحقيق حلم مؤسسيها بمنظمة دائمة ديمقراطية مسؤولة ذات مصداقية.

ينبغي أن تكون المرحلة الأولى في هذا الجهد، تقييم أثر الحرب الباردة على النظام الأصلي للأمن الجماعي. ولما كانت الحرب الباردة قد أصابت بالشلل النظام الذي وضعه الميثاق فينبغي أن تؤدي نهاية الحرب الباردة إلى توفير الظروف الملائمة لنجاح نظام الأمن الجماعي المنصوص عليه في الفصل السابع من الميثاق. أما المرحلة الثانية فستكون تحليل الأسباب التي تجعل التقدم المستمر في الدبلوماسية الوقائية يقترن بعدم الكفاية على المستوى العملي في صون السلم وبناء السلم. وبالإضافة إلى ذلك يجب أن نأخذ في الاعتبار أيضا

السلطات السياسية للعنصر الرئيسي للدبلوماسية الوقائية حتى نضمن اتساقها مع الحدود المؤسسية.

أما موقفنا فيما يتعلق بالإصلاحات الإدارية للأمم المتحدة وتوسيع مجلس الأمن، فهو يتفق مع موقف أفريقيا عامة، كما قدمه ودافع عنه الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية. نحن نعارض الإصلاحات الشكلية كما نعارض وجود أعضاء في مجلس الأمن يعملون كمجرد أعضاء صوريين.

ينبغي ألا يدفعنا اهتمامنا بالإصلاح إلى نسيان حالات النزاع والأخطار العديدة التي تتهدد السلم والأمن الدوليين في مختلف أنحاء العالم، وما برحت أفريقيا اليوم تحتل مكانا رئيسيا في النزاعات المسلحة. وأصبح وسط أفريقيا بصفة خاصة برميل بارود بسبب وجود العصابات المسلحة التي لا ضابط لها على جميع حدودنا تقريبا، عصابات تأخذ شكل اللاجئين وتشيع عدم الاستقرار في المنطقة بأكملها.

لهذا فإننا نناشد الأمم المتحدة بإلحاح أن تفعل كل ما في وسعها لوضع حد لسياستها الراهنة المتمثلة في دفن رأسها في الرمال، الأمر الذي لا يؤدي إلا إلى إضعاف وزعزعة استقرار البلدان التي تضطلع بدور في هذه المنطقة دون الإقليمية مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

من الواضح الآن أن زمام الأزمة في برازافيل على سبيل المثال، يفلت بشكل متزايد من أيدي أطراف النزاع ويتطلب الأمر عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن، هذه الأزمة غير مقبولة للكونغوليين في برازافيل وفي كينشاسا معا. وجمهورية الكونغو الديمقراطية التي تعرضت لقصف متعمد من برازافيل المجاورة، والتي تستقبل اللاجئين الذين يفرون من ذلك البلد، والتي ما فتئت منذ ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ تتكبد خسائر كبيرة في الأرواح، دون أن تكون طرفا في النزاع نعتقد أن هذا النزاع وصل إلى حد لا يمكن تحمله خاصة لما يؤدي إليه من تدمير لشعبها وتهديد للسلم والأمن الإقليميين والدوليين. وفي هذا الصباح علمنا أن عددا آخر من القذائف سقط فوق كينشاسا وهذا أمر لا تقبله جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن جمهورية أفريقيا الوسطى دكها بشدة المتمردون في معسكر كاسايي، يجب أن تستفيد من التعاون الخاص المقدم من الأمم المتحدة لتعزيز بعثة البلدان الأفريقية لمراقبة تنفيذ اتفاقات بانغي، التي لا تزال تعمل في الموقع.

إننا نؤيد بقوة بروتوكول لوساكا الذي يرمي إلى إعادة السلم والاستقرار في أنغولا التي تتقاسم معها ٦٠٠ ٢ كيلومتر مربع ونطالب باحترام هذا البروتوكول بدقة ونشجب الانتهاكات المتعددة لأحكام هذا البروتوكول من جانب الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا.

أما فيما يتعلق ببوروندي فإننا نؤيد عملية أروشا ونلتزم بمبدأ الديمقراطية والأمن للجميع.

وفي سيراليون، يحدونا الأمل في العودة إلى الشرعية والممارسة الديمقراطية للسلطة.

ونرحب بعودة السلام إلى ليبريا وبالنصر الانتخابي الذي حققه الرئيس شارل تيلور ونأمل أن تصبح هذه الممارسة معلما ومرجعا للدول المجاورة. فالمسيرة صوب إشاعة الديمقراطية في أفريقيا حتمية ولا رجعة فيها بيد أن الطريق إلى ذلك لا يمكن أن يحدده ويسير فيه إلا الأفارقة أنفسهم.

أود هنا أن أشيد بالمبادرة الأمريكية بعقد اجتماع لمجلس الأمن على المستوى الوزاري لتعزيز قدرة الدول الأفريقية على بناء السلم عن طريق منع النزاعات وإدارتها وتحسين سلامة الحكم.

لا تزال الحالة في الشرق الأوسط تبعث على القلق. وتحث جمهورية الكونغو الديمقراطية جميع الأطراف على أن تحترم بدقة اتفاقات مدريد وأوسلو وأن تعطى الأولوية في جميع الحالات للحوار الحقيقي فجائزة السلام تنال عن طريق التسامح.

وفي الشرق الأقصى، يعتبر توحيد كوريا عملية سلمية تحظى بالتأييد الكامل من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونأمل أن تحقق المفاوضات التي تجري الآن، نتائج إيجابية.

يتعرض السلم العالمي للخطر بسبب المشاكل البيئية واستمرار أزمة الدين في أقل البلدان نموا. وجمهورية الكونغو الديمقراطية التي لديها مساحات ضخمة من الغابات العالمية الهامة تناشد المجتمع الدولي المساعدة في المحافظة على هذا التراث من الغابات.

وبلدي الذي يبلغ دينه الخارجي ١٤ بليون دولار يطلب إلى المانحين الرئيسيين أن يبدوا قدرا أكبر من التضامن وأن يعتمدوا نهجا أكثر مسؤولية واتساقا للحلول الممكنة. وفي الحالة الخاصة بالكونغو، التي أصابها الدمار فإننا نتساءل عن الخير الذي جلبته هذه البلايين من الدولارات إلى بلد في حالة دمار شامل، لا توجد به طرق أو جسور أو مدارس أو مستشفيات. ومن المعروف للجميع أن هذه الأموال لم تصل إلى الكونغو وعلى الأرجح أنها أودعت في البنوك الأمريكية والأوروبية والآسيوية، ولهذا ندعو إلى الإلغاء الكامل لهذا الدين. وسنطلب عند الاقتضاء، تعاون الأمم المتحدة معنا في إعادة الـ ١٤ بليون دولار المتداولة الآن في العالم، إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

نود أن نعرب هنا عن تقديرنا لحكومات جمهورية جنوب أفريقيا ومملكة بلجيكا والاتحاد السويسري والولايات المتحدة لتعاونها معنا في هذا الصدد، ونأمل أن يُبذل كل جهد ممكن لتحقيق نتائج إيجابية للعمليات التي تجري الآن.

وعلى أي حال فإن عجز بلدي، وبلدان أفريقية أخرى عن الوفاء بديونها مشكلة عالمية تتطلب معالجة عالمية متسقة. ولذلك فمما يدعو للأسف أن التعاون الدولي في هذا الميدان ما من شأنه إلا أن يزيد الأمر تعقيدا، وبالإضافة إلى ذلك فإن أي إسهام جديد في إعادة التعمير الوطني مشروط بدفع المتأخرات.

تؤيد جمهورية الكونغو الديمقراطية جميع المبادرات والتوصيات المتصلة بإعادة الممتلكات الثقافية التي صادرتها الدول الاستعمارية في الماضي. وبهذه الروح فإننا نؤيد إنشاء محكمة جنائية دولية يكون لها اختصاص في الجرائم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية.

ومن المسائل المدرجة أيضا في جدول أعمال سياستنا الخارجية مسائل نزع السلاح وصلتها بالتنمية. وإذ ترحب جمهورية الكونغو الديمقراطية بمبادرة الأمين العام الخاصة بإنشاء إدارة جديدة لنزع السلاح، كانت تحبذ لو أحيطت علما بما آلت إليه الأمور فيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح في جنيف وذلك لتفادي الازدواجية في الجهود.

ويحدونا الأمل في أن تواصل الأمم المتحدة جهودها الرامية إلى ضمان بلوغ عالم خال من الأسلحة النووية في أن تكلل بالنجاح الجهود الرامية إلى تحقيق نزع السلاح العامل والكامل في مجال الأسلحة التقليدية.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية طرف في عملية أوتاوا المتعلقة بالألغام الأرضية المضادة للأفراد. وهي تدين صناع هذه الألغام ومستخدميها على حد سواء، وتأمل في أن تواكب إدانة هذه الأسلحة إرادة حقيقية لإيجاد تسويات دولية للحروب الأهلية، وأن يلاحق قضائيا الأفراد المسؤولون عن تلك الحروب وعن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

ولا يسعني أن أختتم ملاحظاتي دون أن أشير إلى الحالة العامة في منطقة البحيرات الكبرى، خصوصا فيما يتعلق باللاجئين الروانديين ولجنة الأمم المتحدة للتحقيق في الادعاءات بارتكاب مذابح ف في شرق بلدنا.

إن الحملة العالمية لحقوق الإنسان والحقوق الإنسانية التي جرى تنسيقها ضد تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو وضد حكومة فخامة الرئيس السيد لوران ديزيريه كابيلا تذكرنا بصورة أو بأخرى بتدخل الأمم المتحدة المؤسف والذي يبعث على الأسى في الكونغو في عام ١٩٦٠.

ويتمثل موقفنا من مشكلة اللاجئين في أن هذه المشكلة - سواء كان هؤلاء اللاجئون من الهوتو أو من غيرهم - ينبغي أن تظل قضية إنسانية، ولا يمكن أن تصبح بأي حال قضية سياسية - لذلك ينبغي أن تدان أية محاولة لتسييسها لأن مثل هذه المحاولة تكون منافية لروح ونص ميثاق منظمتنا.

وفيما يتعلق بشكل خاص بمسألة اللاجئين الروانديين المزعومين والادعاءات القائلة بأنهم ذُبحوا، تواصل جمهورية الكونغو الديمقراطية تكرار القول لمن يريد أن يسمع بأنه ليس لديها أي شيء تخفيه. وعلاوة على ذلك، نحن لم نخف قط ما نشعر به من قلق معنوي فيما يتعلق بالنساء والأطفال الروانديين الذين أخذوا كرهائن وسقطوا ضحايا للمتطرفين الروانديين الذين لديهم نزعة لارتكاب أعمال الإبادة الجماعية. إن الذي نشكك فيه بالفعل في هذه المسألة هو حقيقة أن القوات المسلحة الرواندية السابقة وميليشيات انتراهاموي قد صنفت كلاجئين، الأمر الذي يتجاهل تماما أحكام اتفاقية جنيف والاتفاقية ذات الصلة لمنظمة الوحدة الأفريقية.

وهنا أود أن أستشهد بمجلس الأمن الذي رفض بعض أعضائه وبحق أن يؤيدوا فكرة تدخل قوة دولية تقودها كندا لسبب بسيط وهو أن اللاجئين الروانديين الحقيقيين قد عادوا إلى رواندا. أما أفراد العصابات المسلحة التي ذهبت من كيبو وسارت حتى وصلت إلى كونغو (برازافيل)، وجمهورية أفريقيا الوسطى، ومناطق أنغولا الواقعة تحت سيطرة الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لأنغولا (يونيتا) فهم ليسوا لاجئين، أنهم مختطفو رهائن، ولا يحق لأحد أن يتغاضى عن هذه الحقيقة.

وفي فترة عامين ونصف العام، لم يتمكن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والوكالات العاملة في المجال الإنساني بكل أنواعها من أن تعيد إلى رواندا أكثر من ١٠٠ لاجئ بينما أنفق على هذا الغرض أكثر من بليون دولار بواقع ١,٢ مليون دولار يوميا. ومن ناحية أخرى، استطاع تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو أن يساعد في العودة الطوعية لما يزيد عن ٧٠٠ ٠٠٠ لاجئ رواندي في غضون أربعة أيام وفي ظل أحوال اتسمت بالأمن الكامل والكرامة. وعلى نفس المنوال، دعا تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو إلى وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية أكثر من ثلاث مرات. وفتح ممرات للأغراض الإنسانية - بالطرق البرية والسكك الحديدية والجو - للسماح بعودة اللاجئين الروانديين إلى الوطن وتقديم المساعدة إليهم. وكان هذا التحالف قد قدم الأغذية والرعاية إلى اللاجئين المزعومين الذين يُتهم هذا التحالف اليوم بأنه قام بذبحهم في الغابات الاستوائية.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية مكان للجوء، وبوسع أي شخص يجري اضطهاده في أي مكان في العالم أن يجد ملاذا هناك وفقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين، واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية ذات الصلة. وعلى ذلك، لقي الكونغوليون من برازافيل كل ترحيب لدينا بعد فترة وجيزة من عودة الروانديين إلى الوطن. إلا أنه من المفارقات

(تكلم بالإنكليزية)

إن اللاجئين الكونغوليين لم يلقوا نفس الاهتمام الذي حظي به اللاجئون الروانديون من المجتمع الدولي، إذ أنهم اعتبروا لاجئين من الدرجة الثانية.

(واصل كلامه بالفرنسية)

هل يمكن أن يدرك الناس على الأقل ما هي نوعية اللاجئين الروانديين، خصوصا الذين من أفراد القوات المسلحة الرواندية السابقين وميليشيات انترا هاموي، وما مدى ما يسببه وجودهم في الكونغو من خسائر؟ هل فكر أحد في أن يقيِّم آثار أنشطة هؤلاء اللاجئين المزيفين على أراضي الكونغو؟

ونظرا لأننا لا نستطيع الكلام عن اللاجئين دون التطرق إلى لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة فإنني أود أن أستفيد غاية الاستفادة من هذه الفرصة التي أتيحت لي لكي أسترعي انتباه هذه الجمعية العامة إلى الطبيعة الإنسانية الواضحة لمهمة هذه اللجنة. لا ينبغي لهذه اللجنة أن تحول نفسها بأي حال من الأحوال إلى بعثة سياسية على نحو ما كانت تحاول أن تفعل حتى الآن. ولا بد من أن يكون مفهوما أن وزع أفرادها في الميدان لا ينبغي أن ينتهك استقلالنا وسيادتنا. وثقتنا في المنظمة الدولية لا تمثل دلالة على ضعفنا أو على العجز عن أن نرى في هذه الحالة بشكل خاص أن هناك خططا جارية لاستخدام تلك الهياكل لتقويض قوى معينة.

لقد قبلت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأكرر أننا

(تكلم بالإنكليزية)

وافقنا على أنه يمكن لهذا الفريق أن يقوم بعمله، ونحن نتوقع منه أن يمضي قدما في مهمته. وستبذل حكومتنا كل ما في وسعها للتأكد من أن هذا الفريق يؤدي عمله. إلا أنه سيتعين عندئذ على الفريق أن يجيب على عدد من الأسئلة، لا سيما فيما يتعلق بالجزء الشرقي من بلدنا. وتتمثل هذه الأسئلة أساسا في: من فعل ... ماذا، ومتى حدث ذلك، ولماذا تم، وبمساعدة من؟ وسيتعين على الفريق أن يقول لنا لماذا سُلح اللاجئون، وسيتعين على الفريق أن يقول لنا أيضا من الذي سلحهم، ولماذا لم يُنزع سلاحهم؟ وسيتعين على الفريق أن يقول لنا كذلك كم عدد اللاجئين الحقيقيين وما عدد اللاجئين المزيفين من بين هؤلاء اللاجئين. ولا بد من أن يذكر الفريق كم عدد الكونغوليين الذين ذبحهم أولئك اللاجئون المزعومون؛ إلا أن الأهم من كل شيء أن يعلمنا الفريق عما إذا كانت هناك أي استمرارية لعمليات الإبادة الجماعية الرواندية تمارس على أرض الكونغو، لأنه، كما تعلم الجمعية العامة، قام نفس الأشخاص الذين ارتكبوا أعمال الإبادة الجماعية في رواندا بعبور الحدود ومعهم أسلحتهم، ومناجلهم وأيديولوجيتهم، وهم يواصلون أعمالهم في بلدنا. والأهم من كل شيء أن يحدد الفريق مسؤولية كل فرد في هذا الخصوص. ولكن دعوني أكرر مرة أخرى أن حكومتنا مستعدة لمساعدة الفريق ومنحه إمكانية الوصول على الوجه الأكمل حتى يمكن السير قدما في مهمته وإنجاز أعماله.

(تكلم بالفرنسية)

وأود أن أختتم كلمتي اليوم برسالة من فخامة السيد لوران - ديزيريه كابيلا، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، هذا نصها:

"لقد خسر بلدنا كثيرا من الوقت بسبب المظالم التي جلبتها الحرب الباردة. ولا يطلب شعبنا سوى شيء واحد: بناء الرفاه والرخاء اللذين يحتاج إليهما، في ظل السيادة الكاملة واحترام سيادة الآخرين. ونشكر البلدان التي ترغب في مساعدتنا في استعادة عافيتنا.

"ليس لدينا طموحات أخرى. إننا على اقتناع بأن الرأي العام العالمي الذي يرضينا لن يتأتى إلا من داخلنا، والذي نطلبه من سائر الشعوب في العالم هو مساعدتنا في ضمان عدم الإلاساءة إلينا ممن لا يتفقون معنا في نظرتنا للأمور".

إن سلام العالم كل لا يتجزأ، وإن مبدأ المسؤولية الجماعية يُملي علينا جميعا أن نأخذ ذلك في اعتبارنا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإسبانية): الآن أدعو وزير خارجية الجمهورية العربية السورية، معالي السيد فاروق الشرع، لإلقاء كلمته.

السيد الشرع (الجمهورية العربية السورية): يطيب لي أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وأن أهنئ بلدكم الصديق على اختياركم لهذا المنصب الدولي الرفيع. إنني على ثقة بأن خبراتكم الواسعة ستسهل مهمتكم وتؤدي إلى إنجاح أعمال هذه الدورة. كما أتقدم بالشكر لسلفكم السيد غزالي إسماعيل على إدارته الحكيمة لأعمال الدورة السابقة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وبهذه المناسبة، لا يسعني إلا أن أكرر تهنئتي للأمين العام للأمم المتحدة، ولأفريقيا القارة العظيمة التي ينتمي إليها، متمنيا له كل نجاح في القيام بمهامه وفقا لمبادئ ومقاصد الميثاق.

على الرغم من مرور أكثر من خمسين عاما على إعلان ميثاق الأمم المتحدة. وتعهد الدول بالتزاماتها بالسلام في علاقاتها الدولية، فإن مناطق عدة من العالم، لا سيما في الشرق الأوسط، ما زالت تعاني من الاحتلال والعدوان والتهديد به، لدرجة أن صوت الحرب بدأ يطغى على صوت السلام.

لقد أصبح الآن واضحا لمعظم المهتمين بالسلام والأمن في مختلف أرجاء المعمورة، أن عملية السلام التي انطلقت من مؤتمر مدريد قبل ست سنوات، قد وصلت إلى طريق مسدود جراء انقلاب الحكومة الإسرائيلية الحالية على هذه العملية، وما نتج عنها من التزامات واتفاقات وتعهدات، وكذلك استهتارها بكل الجهود الدولية المضنية التي هدفت ولأول مرة في تاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي إلى إيجاد حل شامل لهذا الصراع.

ولعل الكثير منا - حكومات وشعوبا - لا يستطيع التكهن بمدى المضاعفات الخطيرة التي ستنجم عن هذا الانقلاب الإسرائيلي على عملية السلام؛ لا سيما وأنه يحدث في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث تميزت الحروب والمواجهات المسلحة فيها بالبشاعة والوحشية وبخروج العديد منها عن زمام السيطرة.

إن سورية، التي جعلت من تحقيق السلام في الشرق الأوسط على أساس العدل والكرامة خيارا استراتيجيا، تجد من واجبها تسليط الضوء، من هذا المنبر الدولي الهام، على بعض الحقائق المتعلقة بمواقف الحكومة الإسرائيلية الحالية، كي يتدارك المجتمع الدولي، وفي مقدمته راعيا عملية السلام، أية تطورات خطيرة في المستقبل تقود إلى زعزعة أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط وما وراءها.

وكملاحظة أولية، لا بد من الإشارة إلى أننا لا ننطلق هنا في قراءتنا لسياسة الحكومة الإسرائيلية من الآراء المتداولة على نطاق واسع في العالم، والتي تصنفها كحكومة صهيونية متطرفة، هدفها إلغاء الطرف الآخر وليس صنع السلام معه. ولكننا ننطلق فقط من وصف موضوعي لمواقف الحكومة الإسرائيلية المعلنة، ولممارساتها على الأرض التي تستهدف، كحد أدنى، التنصل التدريجي من الالتزامات والاتفاقات التي توصلت إليها الأطراف خلال محادثات السلام، ثم الشطب الكامل لعملية السلام التي انطلقت من مؤتمر مدريد.

ويبدو لنا أن أسلوب الحكومة الإسرائيلية لتحقيق هذا الهدف ليس فقط اتباع الأسلوب المعروف، خطوة إلى الأمام ثم خطوتين إلى الوراء. وإنما اتباع أسلوب جديد، خطوة إلى الوراء ثم خطوتين إلى الوراء؛ وبعدها تهديد بخطوة جديدة إلى الوراء، لا يمكن التراجع عنها، ولو مؤقتا، إلا بعد قبول الطرف الآخر بالشروط الجديدة التي كان قد رفضها، وهكذا ... تتقدم مسيرة السلام إلى الخلف، حتى تلغي نفسها بنفسها في نهاية المطاف.

وفي هذا السياق، قد يعتقد البعض بوجود تحامل على الحكومة الإسرائيلية في وصف أسلوبها على هذا النحو. لكن هذا البعض سيصاب بالدهشة إذا علم أن رئيس الحكومة الإسرائيلية نفسه يتباهى أمام المقربين منه باتباع هذا الأسلوب، والذي يعتبره أسلوبا في غاية الدهاء لإنهاء عملية السلام بأقل ضجة ممكنة.

ولا يتوقف الأمر عند الأسلوب فحسب، بل يمتد إلى تفاصيل المسائل الجوهرية المتعلقة بعملية السلام. فهو يصرح بانطباق قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) على الجولان السوري المحتل، لكنه في الوقت ذاته يرفض النتائج التي تم التوصل إليها، بمشاركة الراعي الأمريكي، على أساس هذين القرارين والمتعلقة بالانسحاب إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧. كما يرفض استئناف المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها.

ومن الغريب أن الحكومة الإسرائيلية لا تُقر بصيغة الأرض مقابل السلام، علما بأن هذه الصيغة تُشكل جوهر المبادرة الأمريكية، التي حظيت وما زالت تحظى بإجماع دولي. وبدلا من قبول هذه الصيغة، يطرح رئيس الحكومة الإسرائيلية صيغا لا يقبلها العقل والمنطق، ولا تصمد أمام امتحان الزمن، كصيغة السلام مقابل السلام، والسلام مقابل الأمن، ومن الواضح أن القبول بهاتين الصيغتين الإسرائيليتين يعني الاستسلام، والعمل كأداة في خدمة أمن إسرائيل.

صحيح أن قضايا الأمن هامة جدا لجميع الدول والشعوب والأفراد. لا شك في ذلك؛ لكن الأمن هو نتاج السلام، وتحقيق السلام هو الذي يجلب الأمن وليس العكس. ومن هذا المنطلق نرى أن إعطاء الحكومة الإسرائيلية أولوية للأمن على السلام، يتعارض مع كل المفاهيم التي عرفتها المجتمعات والدول المتحاربة في تاريخها. وليس من المبالغة القول بأن إصرار الحكومة الإسرائيلية على مفهومها الخاطئ بتحقيق الأمن قبل إنهاء الاحتلال، سيحول عملية السلام إلى عملية سفك للدماء، واقتتال متبادل لا يحقق لإسرائيل الأمن أو السلام، وقد يعيد الصراع العربي - الإسرائيلي إلى بداياته المأساوية.

لقد أكد ميثاق الأمم المتحدة على أن توحد شعوب العالم جهودها من أجل إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب؛ وجاء احترام الالتزامات الناشئة عن مبادئ القانون الدولي ومصادره في صميم هذا الميثاق. ومن المؤسف ألا تدرك الحكومة الإسرائيلية أن عدم احترامها

للالتزامات التي تم التوصل إليها مع الحكومة السابقة على المسار السوري، استنادا إلى مبادئ القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا يعني أن الأمر يقتصر على انتهاك قانوني؛ وإنما يعني، في المقام الأول، التشكيك بمصداقية أية حكومة إسرائيلية سابقة، بحيث ينسحب هذا التشكيك أيضا على التزامات الحكومة الحالية نفسها عندما تُصبح حكومة سابقة.

منذ وصول الحكومة الإسرائيلية إلى السلطة، لم تقتصر مواقفها على تقويض مساعي السلام، بل سلكت طريقا مغايرا لمسار السلام. فزادت من نوعية هجماتها على لبنان، وقصفت المدن الآهلة بالسكان المدنيين، وزرعت العبوات الناسفة في مناطق عدة في الجنوب اللبناني، بهدف إثارة الفتن بين اللبنانيين والمس بدور المقاومة اللبنانية. لكن هذه المحاولات - وعلى عكس ما هدفت إليه إسرائيل عززت من وحدة اللبنانيين، وكرست مكانة المقاومة اللبنانية في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي أكثر من أي وقت مضى. أما في الأراضي الفلسطينية المحتلة فقد تصاعدت وتيرة النشاط الاستيطاني، وتوزيع الأدوار بين الحكومة الإسرائيلية والمستوطنين المتطرفين، للاستيلاء على المزيد من الأرض وهدم المنازل والسير حثيثا في تهويد القدس.

وفي جولاننا السوري المحتل، فقد تصاعدت سياسة ترسيخ الاحتلال الإسرائيلي، حتى أن الكنيست الإسرائيلي أقدم مؤخرا على التصويت على مشروع قرار لتكريس الاحتلال، وعرقلة الانسحاب من الجولان في تحد واضح لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١). وترافق ذلك مع تكثيف نشاط الاستيطان اليهودي، بغية مضاعفة عدد المستوطنين في الجولان وتقويض فرص السلام، الأمر الذي يعتبر انتهاكا جسيما لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكول الإضافي الأول الملحق بها. إن الجولان أرض سورية منذ الأزل وستبقى كذلك، وإن الإسرائيليين سيخرجون منها عاجلا أم آجلا.

لقد تمسكنا، نحن العرب، بالسلام العادل والشامل واعتبرناه خيارا استراتيجيا. ولكي يكون هذا الخيار واقعيا ومؤيدا من الشعب، فإنه يتطلب انسحاب إسرائيل التام من الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران/يونيه عام ١٩٦٧، ومن جنوب لبنان وبقاعه الغربي تنفيذا لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة.

لقد أكدت سورية دائما حرصها الشديد على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وتعرب مجددا عن قلقها العميق إزاء العقبة الكأداء التي تضعها إسرائيل في هذا السبيل لمنع إنشاء هذه المنطقة جراء رفضها الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إن هذا الموقف الإسرائيلي المتعنت يُلحق ضررا بالغا بمصداقية وعالمية المعاهدة. إننا نرى أن التدابير والترتيبات لإقامة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، التي دعت إليها قرارات الأمم المتحدة تتطلب انضمام إسرائيل، وهي الدولة الوحيدة في المنطقة التي تمتلك منشآت ومخزونا نوويا، إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ووضع جميع منشآتها النووية تحت نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإزالة كامل مخزونها من الأسلحة النووية.

وفي الوقت الذي تبرز فيه الحاجة الماسة إلى تكثيف الجهود الدولية من أجل إقامة السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط، يقوم تعاون عسكري يصل حد التحالف بين بعض دول المنطقة التي أعلنت مؤخرا عن عزمها على إجراء مناورات عسكرية في شرقي المتوسط. إن هذه المناورات من شأنها تهديد أمن وسلامة الدول المجاورة واستقرار المنطقة.

إن سورية تدعم كل الجهود المبذولة لإزالة التوتر في مختلف مناطق العالم وحل المشكلات المعلقة وفي هذا الإطار فإنها تؤكد حرصها على وحدة وسلامة الأراضي العراقية وتدعو إلى رفع المعاناة عن الشعب العراقي الشقيق. وفي الوقت ذاته فإن العراق مطالب بتنفيذ ما بقي من قرارات مجلس الأمن، وبما يكفل الحل العادل لقضية الأسرى الكويتيين.

ونأمل أيضا أن يتم التجاوب مع مبادرات جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية، ومع المرونة التي أبدتها الحكومة الليبية من أجل حل أزمة لوكربي ورفع الحصار عن بلد عربي هو ليبيا، وإنهاء المعاناة التي يسببها هذا الحصار للشعب الليبي الشقيق.

وفيما يتعلق بالمسألة الكورية تعرب سورية عن دعمها لاتخاذ إجراءات تكفل تحقيق السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية، كما تعرب عن دعمها لتطلعات الشعب الكوري في تحقيق وحدته، كما نأمل أن تبذل جهود جدية من أجل تقديم المساعدات للشعب الكوري لتجاوز أزمته الاقتصادية.

وتؤكد سورية على ضرورة اتخاذ الخطوات الضرورية في أسرع وقت ممكن لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا منذ أكثر من ثلاثين عاما.

إن سورية تتابع بقلق النزاعات الحادة التي تعصف ببعض البلدان الأفريقية، وتدعو المجتمع الدولي إلى بذل الجهود والمساعي اللازمة، بالتعاون الوثيق مع منظمة الوحدة الأفريقية، لإيجاد حلول لهذه النزاعات، بحيث يتم تعزيز الأمن والسلام والاستقرار في القارة الأفريقية. كما أن المجتمع الدولي مدعو لتقديم كافة أنواع الدعم لتمكين الدول الأفريقية من القضاء على آفة الفقر وتحقيق التنمية.

لقد نص ميثاق الأمم المتحدة، على أن من مقاصده الأولية حفظ السلم والأمن الدوليين، وإنماء العلاقات الدولية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالمساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب، وتحقيق التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، وعلى تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وشجع الميثاق على إنشاء وكالات متخصصة في مجال التعاون الدولي، وطالب الجمعية العامة بوضع الأنظمة التي يقوم الأمين العام بموجبها بتعيين موظفي الأمانة العامة للمنظمة الدولية.

إن سورية تؤكد أهمية الالتزام الدقيق بمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة لدى إصلاح المنظمة الدولية، حتى تتمكن من الاستجابة لحاجات وتطلعات أعضائها في القرن الحادي والعشرين. ونرى أن تعزيز التنمية هو أحد الأولويات الرئيسية للأمم المتحدة والذي يستوجب تأكيد الحق في التنمية. وتعرب سورية عن قلقها من أي إضعاف لدور وأسلوب عمل الجمعية العامة، وتطالب بأن تقوم بدورها الفعال طبقا لميثاق الأمم المتحدة.

إننا نرى في هذا المجال أن المتغيرات التي طرأت على الساحة الدولية، والزيادة الملحوظة لعدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تستدعيان إعادة النظر في تشكيل مجلس الأمن وأسلوب عمله، ووضع ضوابط ومعايير للحيلولة دون استخدام حق النقض بشكل تعسفي تعزيزا للديمقراطية والشفافية اللازمتين في صنع القرار فيه بصورة أكثر إنصافا وتوازنا، وبما يكفل تطبيق قراراته بعيدا عن الانتقائية في المعايير. وعلى الرغم من إلحاحية المسألة فإن عملية إصلاح مجلس الأمن يجب أن لا تخضع لإطار زمني محدد حتى يتم التوصل إلى اتفاق عام بشأن هذه المسألة.

لقد قدم الأمين العام للأمم المتحدة مؤخرا خطته لإصلاح الأمم المتحدة، وإننا نقدر الجهود التي بذلها الأمين العام في إعداد هذه الخطة. إلا أننا انطلاقا من حرصنا على تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تحمل المسؤوليات الملقاة على عاتقها، نتمنى لو تضمنت الخطة اهتماما أكبر بالدور الأساسي للمنظمة في مجال تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية، وأن تستبعد أية تدابير من شأنها أن تؤثر على برامج وأنشطة المنظمة ذات الصلة بموضوعات التنمية وإزالة الفقر في الدول النامية والدول الأقل نموا.

أما في مجال حقوق الإنسان وهو موضوع له أهمية كبرى، فإننا نرى متابعة معالجته كموضوع مستقل كي لا يتداخل مع أنشطة الأمم المتحدة الأخرى، حيث أن مثل هذا الإدماج سيزيد من فرص تسييس قضايا حقوق الإنسان واستخدامها كوسيلة لممارسة ضغوط معينة أو فرض شروط مسبقة أو للتدخل في الشؤون الداخلية للدول.

لقد علقت الإنسانية على منظمة الأمم المتحدة التي قامت إثر حرب عالمية مدمرة الآمال الكبار، وتوقعت نجاح المنظمة في تحريم الحروب ووقف كافة أشكال العدوان وتأكيد حق الشعوب في تقرير مصيرها. كما توقعت نجاحها في تحقيق التنمية والقضاء على الفقر والتخلف.

اليوم، ونحن نقف على أعتاب القرن الجديد تواجهنا جميعا تحديات جساما تتطلب منا إيجاد المناخ الملائم للأجيال القادمة، كي تعيش في سلام وأمن وتعاون، في ظل

علاقات دولية خالية من العنف والمواجهة. هذا هو أمل شعوبنا، وهذا هو ما يجب أن نسعى إلى تحقيقه، متطلعين نحو مستقبل أفضل، أكثر عدلا وإنسانية، لما فيه خير البشرية جمعاء.

نائب الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): المتكلم التالي هو وزير خارجية جمهورية ملاوي، معالي الأونرابل مابوبا شيبيتا، وعضو البرلمان.

السيد شيبيتا (ملاوي) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أعرب عن خالص التهاني لكم، سيدي الرئيس، على تقلدكم منصب رئاسة الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. ويعكس انتخابكم للرئاسة خلال هذه المرحلة الحاسمة من مراحل التغير والإصلاح في نظام الأمم المتحدة، الثقة التي تستشعرها كل العضوية نحوكم ونحو بلادكم، أوكرانيا. وأتمنى لكم رئاسة ناجحة وأؤكد لكم تعاون ملاوي الكامل معكم.

وأود أن أشيد بسعادة السيد غزالي اسماعيل، رئيس الجمعية في العام الماضي، للطريقة الممتازة التي أدار بها الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين التي اختتمت مؤخرا. وقد جلب الرئيس غزالي إسماعيل معه شعورا منعشا بالمقصد في عمل الجمعية العامة والأمم المتحدة. ودقته وبصيرته من الخصال التي تلهمنا جميعا ونحن نتحرك قدما. ووفد بلدي يتمنى له التوفيق في مساعيه مستقبلا.

ومن الواجب الإشادة إشادة خاصة بالسيد كوفي عنان، الأمين العام، الذي دلل في غضون فترة قصيرة، على أنه يمكن لأمم متحدة متجددة قوتها، أن تعمل بشكل مجد صوب التحقيق الكامل لمبادئ الميثاق ومقاصده. وبوسعه أن يعتمد على تأييد ملاوي وهو يواصل الاضطلاع بمسؤوليات.

وترحب ملاوي بالإصلاحات الجارية داخل المنظمة. ومن المؤكد أن جهود الأمين العام الجديرة بالثناء في هذا الصدد تستكمل العمل الذي جرى - وما زال يجري الاضطلاع به من خلال مختلف العمليات الحكومية الدولية. ويعرب وفد بلدي عن ارتياحه إذ اعتمد مؤخرا تقرير الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة التابع للجمعية العامة. ولما كانت النتائج التي توصل إليها الفريق العامل قد تركز الاهتمام فيها على الجوانب والعمليات المؤسسية للأمم المتحدة، فإن هذه النتائج تمثل إسهاما لا غنى عنه في البرنامج العام للإصلاح. ونرى أن برنامج الإصلاح الثنائي المسار الذي قدمه لنا الأمين العام يضيف دفعة شاملة ومفيدة إلى عملية إصلاح هذه الهيئة العالمية وفي تحولها. ويتطلع وفد بلدي قدما إلى المشاركة في المشاورات الضرورية لتنفيذ هذه المقترحات خلال هذه الدورة.

ونرحب أيضا بالانتهاء من مفاوضات خطة للتنمية. ونحتاج إلى أمم متحدة قوية من أجل التنمية، أمم متحدة تتسم بالكفاءة والفعالية والأهمية والقدرة وتتوفر لها الموارد بحيث تستجيب للاحتياجات العديدة للدول الأعضاء. ولكن هذه المنظمة لا يمكن أن توجد دون تقدم مفيد في مجالات الإصلاح الأخرى. ولهذا، نتطلع إلى إحراز تقدم ملموس في عمل افرقة العمل المعنية بخطة للسلام، وبإصلاح مجلس الأمن، وبالحالة المالية للأمم المتحدة خلال الدورة الحالية.

وفي العام الماضي، لاحظ وفد بلدي أن ملاوي لم تعتقد أن أفرقة العمل التي أنشأناها كانت مفتوحة العضوية في ذلك الوقت. ولا نزال نرى ذلك. ونحتاج إلى اغتنام فرصة التغيير عندما يحين الوقت. ولئن لم يكن هناك إطار زمني مفروض، إلا أننا نرى أن وقت التغيير في المنظمة قد حان، ونحن نقترب من الألف سنة القادمة. والتقدم في أفرقة العمل الثلاثة المتبقية يستكمل التغييرات التي نسعى كلنا إلى تحقيقها في هذه المنظمة.

لقد مر أكثر من ثلاثة أعوام على بدء الديمقراطية الحقيقية في ملاوي. ولا تزال حكومة ملاوي تعمل على توطيد الحكم السليم واحترام حقوق الإنسان. ونسعى لبناء ملاوي ديمقراطية تتمتع باقتصاد ناجع. وتبذل ملاوي جهودا تستحق الثناء للنهوض بدعم حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها. ويوجد الآن عدد من المؤسسات المستقلة لحماية حقوق الإنسان ودعمها.

وأود أن أذكر أيضا أن ملاوي انضمت إلى الصكوك الدولية الرئيسية في مجال حقوق الإنسان. وبالنسبة للبروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي يهدف إلى إلغاء عقوبة الإعدام،

قررت الحكومة أن تجري مشاورات وطنية حول ما إذا كان يجب إلغاء عقوبة الإعدام أم لا. وإن المبادرة التي يجري صوغها تحظى بشعبية كبيرة. وفي هذا الصدد، أود أن أسجل ترحيب ملاوي بعرض هيئة العفو الدولية للمساعدة في تيسير هذه المشاورات. وفي هذه الأثناء أعلن رئيسنا، فخامة الدكتور باكيلي مولوزي، وقف التنفيذ إلى أن تعرف نتائج المشاورات الوطنية.

أما فيما يتعلق بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، فقد انضمت ملاوي إلى اتفاقية ١٩٨٨ ويجري الاضطلاع حاليا بأعمال لإنشاء آلية إدارية فعالة لتنسيق أنشطة الإدارات الحكومية والمجتمع المدني. ونتوقع إنشاء لجنة وطنية لمراقبة المخدرات لتكون بمثابة مركز تنسيق للأنشطة الداخلية والدولية، بما فيها تعزيز التعاون داخل منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في مكافحة الاتجار بالمخدرات.

وتقدر ملاوي تقديرا عظيما أي مساعدة يقدمها المجتمع الدولي، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، لتحسين قدرتنا وقدرة منطقتنا على علاج مشكلة المخدرات.

ولا نزال نخطو خطوات كبيرة في التنمية الاقتصادية - الاجتماعية. وفي ضوء الإدارة الاقتصادية الحكيمة، نجحنا في وقف التضخم المتزايد والركود في الصناعة والإنشاءات والفقدان الكلي للثقة في قطاع الأعمال. وعلى الرغم من أنه يمكن التحكم في الحالة الآن، إلا أننا أول من يعلم أن هناك الكثير جدا مما يجب الاضطلاع به. وبلدنا، مثله مثل العديد من البلدان الصغيرة الأخرى، ما زال اقتصاده يعاني من تقلبات جامحة تتسبب فيها عوامل خارجية كثيرة. وقد تسبب الجفاف في خراب المنطقة في الأعوام القليلة الماضية. ووفقا للتوقعات الحالية، تواجه المنطقة جفافا آخر في هذا الفصل. ولا يزال الفقر المصدر الرئيسي لقلقنا. ولا شك في أن الديمقراطية في ملاوي قد ولدت توقعات هائلة لدى الشعب، وبخاصة بعد أن عاش في جو من الحرمان لعقود. وقد أسفر مستوى التوقعات عن ضغط لا يمكن تلبيته على الموارد المحدودة المتوفرة لدى الحكومة.

وملاوي، بوصفها بلدا ناميا، ومن بين أقل البلدان نموا، لا يمكنها بعد تعبئة الموارد الكافية لإنجاز كل برامجها الإنمائية الوطنية. والجفاف المتكرر في منطقة الجنوب الإفريقي في هذا العقد، والقاعدة الاقتصادية الضعيفة للبلد، وتكاد تكون قاعدة زراعية فقط، والبيئة الأساسية المختلة إلى حد ما التي تعود جزئيا إلى ارتفاع معدلات الأمية الموروثة من النظام السابق، ومشكلة الأمراض، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، كل هذا يشكل تهديدا خطيرا لديمقراطيتنا الوليدة. ومجموعة من هذه العوامل المحلية بالإضافة إلى عوامل أخرى ذات صبغة دولية لها قدرة مخيفة على عكس المكاسب النبيلة التي حققناها طوال السنوات الثلاث الماضية.

وعلى الرغم من هذه القوى المناوئة، تعتزم الحكومة توسيع القاعدة الاقتصادية لبلدنا. والاستقرار السياسي الذي نحققه الآن في البلد قد هيأ جوا موائما للاستثمار الأجنبي. وقد ألغت ملاوي كل التشريعات الارتدادية التي عرقلت الاستثمارات المحلية والأجنبية على السواء. وقد جرى تحرير الاقتصاد وتوفير عدد من الحوافز للمستثمرين المحتملين. وتتضمن هذه التدابير برنامجا شاملا للخصخصة.

إن حكومة بلدي، التي تواصل بذل الجهود لمعالجة السبب الجذري للفقر في البلد، قد اتخذت تدابير تستهدف تمكين الأفراد العاديين، بما فيهم الشباب والنساء. وجرى إدخال التعليم الابتدائي المجاني عام ١٩٩٤ لتطوير مواردنا البشرية. واقترن ذلك بالإعفاء من الرسوم في المدارس الثانوية للبنات. وتهدف حكومة ملاوي إلى مضاعفة معدل معرفة القراءة والكتابة بحلول عام ١٩٩٩.

والجهود المبذولة للعولمة وآثارها معروفة جدا لنا جميعا. ولا يمكن لملاوي أن تنفذ بمفردها برامج التنمية الخاصة بها. والتعاون الدولي بين جميع الدول في كل قطاعات المساعي الإنسانية لم يعد خيارا، بل أصبح ضروريا من أجل ذات وجود الجنس البشري وبقائه. وحقيقة هذا القول واضحة وجلية جدا اليوم، وبخاصة في مجالات البيئة والتنمية والسلم والأمن الدوليين.

ونحن في ملاوي نسلم بأهمية حماية البيئة لكي يتاح لكل أفراد الشعب أن يكسبوا قوتهم بطريقة مستدامة. وحكومة ملاوي شاركت في الدورة الاستثنائية التاسعة

عشرة للجمعية العامة المكرسة لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، التي عقدت في نفس هذه القاعة في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧.

ونثق بأن المجتمع الدولي بعد أن استعرض بصراحة حالة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وأحاط علما بجوانب القصور في منتصف العقد، سيضاعف جهوده الآن للوفاء بالتزاماته في السنوات الخمس القادمة وما بعدها. وقد أعيد التأكيد والتشديد على المسؤوليات المشتركة والمتباينة، التي اتفق عليها في قمة الأرض لحماية البيئة والحفاظ عليها بغية تحقيق تنمية مستدامة، مما يبرز ثانية أهمية التعاون الدولي. وسنقوم بدورنا في حماية البيئة لفائدة الأجيال الحاضرة والمقبلة.

لا تزال الحالة الاجتماعية والاقتصادية الحرجة في أفريقيا شاغلا ذا أولوية بالنسبة لنا. وبعد عام من مبادرة الأمم المتحدة الخاصة بأفريقيا على نطاق المنظومة فإن الحالة ليست على ما يرام - وإن كانت هناك بالطبع بعض إشارات التحسن المُشجعة. ومن دواعي سرورنا أن ملكية أفريقيا للتنمية الأفريقية تصبح تدريجيا حقيقة واقعة. ونحن نتطلع إلى تعزيز الشراكة العالمية من أجل أفريقيا. وتقدر ملاوي المساعدة التي تتلقاها من مجتمع المانحين. ومما لا شك فيه أن زيادة المساعدة والمبادرات الدولية لتخفيف عبء الديون أو إلغائها، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية لتحقيق الأهداف المتفق عليها، وزيادة تدفقات رؤوس الأموال الخاصة، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحسين معدلات التبادل التجاري ستقوم بدور العامل الحافز في الجهود الأفريقية لتحقيق التنمية الاقتصادية. ويشجعنا أيضا التعاون الملحوظ الذي تحقق في ميداني التكامل الإقليمي والتعاون بين بلدان الجنوب. وحالة أفريقيا في الحقيقة ليست حالة ميئوسا منها. ولذلك، لا بد من شراكة حقيقية في التنمية والتمويل.

انتهاء الحرب الباردة أنعش جميع تطلعاتنا إلى تحقيق سلم وازدهار عالميين دائمين. وأدى انهيار حائط برلين، وهو عمل رمزي كبير، إلى رفع مستوى توقعاتنا المتصلة بعوائد السلم. ولسوء الطالع، لم تتحسن الحالة. واليوم، لا تزال الأمم المتحدة تستخدم معظم مواردها في إدارة أو احتواء الصراعات التي تتفاوت في منشئها وحدتها. وأصبح دور المنظمة في صون السلم والأمن الدوليين أكثر أهمية من ذي قبل. ولا تزال الحالة في كل من أنغولا وبوروندي وجمهورية الكونغو ومنطقة البحيرات الكبرى وسيراليون والصحراء الغربية وأفغانستان والبوسنة والهرسك والشرق الأوسط، من بين حالات عديدة أخرى، تستأثر بعمل هذه المنظمة.

ينبغي بالتأكيد، أن يتيسر حل العديد من هذه المشاكل التي تقلق العالم ليتسنى للأمم المتحدة أن تعيد توجيه جهودها نحو تعزيز أكثر جوانب التجربة الإنسانية إنعاشا للنفس. وتوجد أمثلة عديدة انتصرت فيها الروح الإنسانية على قوى الشؤم واليأس. والتطورات في ليبريا وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية هي من بين أحدث الأمثلة على ذلك.

ونحن نهنئ شعب ليبريا على اختيار طريق السلام. والدور الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبريا وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وسائر المراقبين الدوليين في عمليتي السلام والانتخابات في ليبريا، برهن مرة أخرى على أن الشراكة العالمية لصون السلم والأمن الدوليين يمكن أن تنجح، وربما تكون السبيل الوحيد للمضي قدما.

إن حكم البلد حكما ديمقراطيا وشفافا وخاضعا للمحاسبة وحماية وتشجيع حقوق الإنسان والحريات الأساسية عناصر ضرورية لحدوث تنمية في بلداننا يكون الشعب محورها. ولكن، لسوء الحظ لا يزال اليوم موجود حولنا من يعتقدون أن بوسعهم الاستمرار في حرمان شعوبهم من الحقوق والحريات المكتسبة مع الولادة. ونشعر بأسف شديد أن العصبة العسكرية التي اغتصبت السلطة في سيراليون من الحكومة المنتخبة ديمقراطيا لا تزال مستولية على السلطة على الرغم من معارضة المجتمع الدولي لها. وملاوي تدعو العصبة الحاكمة هذه إلى تسليم السلطة إلى الحكومة المنتخبة ديمقراطيا والرئيس كاباه ليتسنى لشعب سيراليون أن ينعم بالسلم الذي ظل محروما منه مدة طويلة.

لا تزال الحالة في بوروندي كئيبة كما كانت في العام الماضي. ونحن لا نزال مقتنعين بأن لا بديل عن الحرية والديمقراطية. ونحث أبناء شعب بوروندي بقوة على

نبذ خلافاتهم والتفاوض لعلهم يتمكنون من تشكيل حكومة تعيد إلى البلد الأوضاع الطبيعية ثانية.

لقد تابع بلدي عن كثب تطورات عملية السلام المضنية في أنغولا. وقد أعجبنا بشهامة حكومة أنغولا في وفائها بالتزاماتها بموجب بروتوكول لوساكا والاتفاقات ذات الصلة. من جهة أخرى نأسف لاستمرار تعنت الدكتور جوناس سافيمبي واتحاده الوطني للاستقلال التام لأنغولا (اتحاد يونيتا). ولئن كنا نؤيد بسرور قرارات مجلس الأمن بشأن الحالة في أنغولا، فإننا نناشد بقوة قادة اتحاد يونيتا أن يوفوا بالتزاماتهم في عملية السلام دون أي تأخير ليتسنى لشعب أنغولا وشعوب منطقة الجنوب الأفريقي بأسرها تحقيق رغبتها في رؤية مستقبل يتسم بالسلم والازدهار.

وبالمثل، نأسف للتطورات الأخيرة في جمهورية الكونغو. ونناشد جميع الأطراف الرئيسية في هذا الصراع الأحمق أن تمارس ضبط النفس وتسوي خلافاتها سلميا. فشعب الكونغو يستحق بالتأكيد حالة أفضل بكثير من حالته الحالية.

ونلاحظ بقلق متزايد عدم إحراز تقدم مُجد في تنفيذ خطة التسوية للصحراء الغربية. وتثني ملاوي على جهود الأمم المتحدة التي لا تكل في سعيها لإيجاد حل دائم للصحراء الغربية. ويحدونا أمل صادق أن يساعد تعيين الأمين العام مؤخرا السيد جيمس بيكر ممثلا خاصا له على حل هذه المشكلة. ونهيب بأصحاب الأمر الرئيسيين أن يوفوا بالتزاماتهم دون أي تأخير.

ويشعر وفدي بقلق شديد جدا إزاء التطورات في الشرق الأوسط. فقبل بضعة أعوام، رحبنا بعملية السلام في الشرق الأوسط لأنها اكتسبت زخما لا يمكن عكس اتجاهه. وملاوي تؤمن بقوة بأنه لا يوجد بديل عن عملية السلام التي استهلت في مدريد في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١؛ ولا يوجد بديل مقنع عن هذه العملية يُحقق السلام والاستقرار الحقيقيين في الشرق الأوسط. وقد أظهرت التطورات الأخيرة بوضوح أن أي تحركات استفزازية من جانب أي من الطرفين المعنيين لن تساعد عملية السلام. ونناشد الجميع ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والاستئناف السريع للمفاوضات.

ويسر حكومتي أن تلاحظ أن الحكومتين الموجودتين في شبه الجزيرة الكورية تعملان معا، وإن كان على نحو محدود. ونأمل أن تكون هذه نقطة بداية لتحقيق حل دائم للتوترات القائمة في شبه الجزيرة.

في السنوات الأخيرة، خطا العالم خطوات كبيرة في ميدان نزع السلاح. واعتماد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية في العام الماضي كان بالفعل إنجازا كبيرا لجميع الدول المحبة للسلام. بيد أن ملاوي تعتبر القيام مؤخرا باعتماد اتفاقية لحظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدميرها هو الأهم. ولن يتزعزع تصميمنا على اقتلاع شر أضر بحياة العديدين في العالم. والدعم الذي لقيته الاتفاقية في غضون فترة قصيرة من الزمن إشارة واضحة على ما يمكن أن تحققه البشرية عندما يعمل الجميع معا من أجل هدف مشترك. ونحن نرحب بالاتفاقية ونتطلع إلى قبولها على صعيد عالمي.

تقف الأمم المتحدة اليوم على عتبة ألفية جديدة. ونتمنى أن تواصل القيام بدورها الصحيح في العديد من القضايا التي تشغل حياتنا اليومية جميعا. ومع اقترابنا من القرن الحادي والعشرين، لم تعد موضع شك بالنسبة لنا أهمية الأمم المتحدة في تعزيز التعاون الدولي في جميع ميادين المسعى الإنساني، بل غدت حقيقة واقعة. ونعتقد أن الإصلاحات التي نصبو إليها جميعا ستستفيد من المكاسب التي تحققت بالفعل في ميدان التعاون الدولي. ونحن جميعا نسعى إلى جعل الأمم المتحدة تستجيب بفعالية وكفاءة لاحتياجات جميع الناس.

اسمحوا لي أن أؤكد ثانية التزام حكومة وشعب ملاوي بالأهداف السامية والمُثل العليا للأمم المتحدة المؤسسة التي لا تزال تخدم البشرية. وسنواصل تقديم مساهمتنا المتواضعة في هذه العملية الحكومية الدولية، التي لا نجد بديلا عنها يُعتد به أو بديلا صالحا عن خدماتها المقدمة لنا "نحن شعوب الأمم المتحدة".

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة لوزير خارجية جمهورية كوبا، السيد روبرتو روبينا غونزاليز.

السيد روبينا غونزاليز (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إرنستو شي جيفارا، القائد والوزير ورئيس الوفد الكوبي إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة عشرة، قال ما يلي من هذه المنصة بعينها قبل ٣٣ سنة:

"نود أن نرى هذه الجمعية وقد استيقظت وشقت طريقها إلى الأمام، نريد للجان أن تبدأ عملها، ونريد لعملها ألا يتوقف عند أول مجابهة". (الوثائق الرسمية، الجمعية العامة، الدورة التاسعة عشرة، الجلسات العامة، الجلسة ١٢٩٩، الفقرة ٨١)

ثم أضاف، وكأنه بالفعل يرى حاضرنا:

"إن الإمبريالية تريد أن تحول هذا الاجتماع إلى مباراة خطابية خاوية المعنى، وأن تمنعه من حل المشاكل الخطيرة في العالم؛ وذاك المخطط علينا أن نحبطه". (المرجع نفسه)

آنذاك، كان يعيش على كوكبنا ما يقرب من ٧٠٠ مليون أمي؛ و ٢٠٠ مليون من العاطلين عن العمل؛ وأكثر من بليون من البشر يحتالون على العيش في ظل ظروف هشة. وذلك الواقع كان يتناقض مع المبدأ القائل بأن البشر هم مصدر التنمية وعملاؤها والمنتفعون منها، وينبغي اعتبارهم، في المقام الأول، مبرر التنمية والغرض منها.

ثم أخذ الوضع يزداد سوءا على مر السنين. واليوم، فإن الدول الصناعية لا تكتفي بفرض شروطها لكي تخصص حصة هزيلة من مواردها الوفيرة كمساعدة إنمائية رسمية من أجل تنمية أفقر الأمم، بل إن بعضها يدفن رأسه في الرمال، كالنعام، ويتجاهل ذلك الالتزام.

وفي الوقت الذي تنتشر فيه أخبار رحلات كوكب المريخ في كل مكان، ويجري التأكيد بأن الاقتصاد العالمي آخذ في النمو، تبقى الحقيقة المرة هي أن العالم اليوم ما زال به بليون أمي، ومثل هذا العدد من العاطلين عن العمل أو ناقصي العمالة؛ وأكثر من بليونين يعيشون في ظروف دون آدمية.

ونلاحظ مع الأسى، أن من بين هؤلاء، توفي، على مستوى العالم، منذ يوم الثلاثاء ١٦ أيلول/سبتمبر أي عند افتتاح هذه الدورة، ٠٠٠ ٤٢٥ طفل من أمراض يمكن الوقاية منها. وهؤلاء الأطفال ضُحي بهم باسم الكفاءة والنوعية والاستهلاك، وهو ذلك النمط من الاستهلاك الذي يتطلب اليوم تنمية غير رشيدة وغير مستدامة، والذي لم يصل إليه أولئك الأطفال في يوم من الأيام.

إن الوقت لا يمر فحسب، بل إننا نتركه يفلت من بين أصابعنا، وتفلت معه فرصنا في إنقاذ كوكبنا الذي أصبح مريضا ومنكوبا بآلاف الآفات؛ لأن الرجال والنساء الذين يجتمعون هنا طوال السنوات الـ ٥٢ الماضية، نيابة عن شعوبنا، كانوا يفشلون دائما، المرة بعد المرة، في ترجمة الأقوال إلى أفعال.

فلِم، ونحن على اعتاب قرن جديد، نسمح بهذه الجريمة؟ وأين هي تلك الأرض الموعودة، وذلك المجتمع الأسمى، وذلك الفردوس الذي يتوق إليه ملايين البشر؟ وأنى لنا أن نحلم اليوم، والأغلبية الساحقة من البشر يجافيها النوم لأن العنف والجوع والمرض تقض مضجعها؟

قبل ما يزيد على خمسة عقود قررت أمم العالم أن توحد صفوفها ضد الحرب، وأن تعمل في سلام من أجل التقدم والتعاون بين الشعوب. غير أنه منذ ذلك الحين، لم يتمتع أحد بسلام حقيقي ودائم. وعدد الأشخاص الذين سقطوا ضحايا العنف والصراعات المسلحة في أعقاب انهيار حائط برلين، يماثل عدد من قتلوا في حرب فييت نام التي استمرت ١٥ عاما.

حقا لقد ضعفت ذاكرتنا حتى نسينا أن أولئك الذين أعربوا جهرا عن معارضتهم للحائط الأسمنتي في العاصمة الألمانية هم أنفسهم الذين يبررون الآن ويشجعون بل وحتى يؤيدون وجود حائط أكبر منه ١٠ مرات وأشد منه تحصينا، حائط يُفرق بين الجنوب الفقير وبين الشمال المتقدم النمو على طول خط يمتد من ريو غراند إلى باها كاليفورنيا، حائط لم يجرؤ على التنديد به إلا القلة القليلة.

وبالمثل، ثمة نفاق عبثي يسمح للنفقات العسكرية بأن تكون على رأس الأعمال التجارية في العالم بتدويرها

ما يقرب من ٩٠٠ بليون دولار، يليها تهريب المخدرات الذي أصبحت قيمته تفوق ٥٠٠ بليون دولار، ومثلها يُنفق في صنع قاذفة قنابل حديثة، بينما كان من الممكن انفاقها في تخفيف الديون الأجنبية عن كاهل عشرين بلدا من البلدان المثقلة بأعباء هذا الوبال.

والمبدأ الروماني "فرق تسد" الذي كان يُستخدم لإخضاع العالم القديم، أصبح شعار عصر الفضاء الخارجي وشبكة المعلومات العالمية الكبرى. ويبدو أن العمل المتضافر الوحيد الذي يحظى بكل التأييد، هو ذاك الذي يقترح ويتولى، من هنا، التدخلات الإنسانية والعمليات التي تستهدف إنفاذ السلام والديمقراطية وصيانتهما أو توطيدهما في أعقاب الصراعات، والعمل الوقائي وأنشطة الإنذار المبكر؛ وكل تلك الطرق الملتوية التي تتستر وراءها الحروب الجديدة.

وإذا فشلنا في إنهاء هذا الوضع، فإن الألفية الثالثة المقبلة لن تلمس بين الأمم علاقات الود السخية والسلمية، ولا هي ستقربنا خطوة من المعجزة المنتظرة، معجزة توفير الغذاء للجميع عن طريق التنمية والتبادل الرشيد. بل على النقيض من ذلك، فسوف نكون فريسة النزعة الاستهلاكية والتدهور البيئي والأمية وكره الجانب والإرهاب وإدمان المخدرات والجوع ومرض الإيدز والبغاء، وكل الأعراض الواضحة التي نُكب بها كوكبنا والتي تدل على أن الرشد الإنساني يُعاني هو أيضا من متلازمة نقص المناعة البشرية، أم أن الأمر، كما يقول الشاعر، هو أن الناس لا يتمسكون بأهداب الفضيلة ولا يستحقون أكثر من ذلك، وعلينا بالتالي أن نتقبل فكرة أن نهاية

التاريخ التي بدأت تظهر علاماتها، ستعقبها نهاية الجنس البشري؟

وإذا استسلمنا لواقع نجد فيه أن ٢٨٥ شخصا يملكون ثروات تساوي الثروة المقسمة دون عدل بين ٢,٥ بليون من البشر، فربما يكون بانتظارنا يوم قيامة له أبعاد مماثلة، لو فشلنا في تغيير مسار الأحداث. وإليكم أحد التفاصيل على سبيل المثال: فلولا أولئك الـ ٢,٥ بليون شخص الذين كتب عليهم أن يضحوا، لما كان من المرجح أن يظل الـ ٢٨٥ الآخرون على قيد الحياة، بغض النظر عما كان سيتراكم لديهم من مزيد من الثروات.

كل هذه المشاكل تنتمي إلى عالمنا لا إلى عالم آخر. إنها مشاكلنا بقدر ما هي مشاكل هذه "الأمم غير المتحدة" التي عجزنا عن تحويلها إلى تجمع حقيقي للحكومات والشعوب يستهدف تغيير كوكبنا وإنقاذه.

وفي ضوء هذه المشاكل، يتساءل العديد منا عما إذا كانت كلمات أقلية متسلطة تفوق بقيمتها أرواح البشر الذين يشكلون تلك الأغلبية الساحقة، والذين لم يحرموا فقط من حقهم في التفوه بكلمة، بل يفتقرون أيضا إلى التصميم والقوة اللذين يمكنانهم من ممارسة ذلك الحق متى اكتسبوه.

ونتساءل أيضا كيف يمكن الحديث عن تعددية الأطراف عندما نرى أحادية طرف تتزايد إلى ما لا نهاية وعندما يفرض علينا ما يسمى بالعالم المفرغ من العقائد، عقيدة واحدة لا غيرها. ثمة خطل كبير عندما يُدلى بخطب تتحدث عن التعددية في حين تبذل المحاولات لفرض نمط واحد موحد على العالم. والأمور ستسير من سيء إلى أسوأ إذا ما وصلنا إلى واقع تزداد فيه حقوق القلة القليلة أكثر فأكثر في حين تحصل الأغلبية الساحقة إلا على واجبات أكثر عوضا عن أن يكون للجميع في الواقع، نفس الحقوق والواجبات - وهو ما ينبغي أن تكون عليه الحال.

لقد كرسنا هذا العقد، الذي شارف على نهايته، للقانون الدولي بغية تكريمه بالقيام بأعمال ملموسة. إلا أن هذا المبنى بالذات شهد محادثات ومفاوضات، لا بل عمليات تصويت ضد هذه المبادئ وضد القانون الدولي نفسه. وينبغي لنا أن نسأل أنفسنا مرة أخرى متى سنتوصل في الواقع إلى اتفاقات بشأن نزع السلاح النووي، ومتى سيحظر، مرة وإلى الأبد استعمال القوة أو اللجوء إلى استعمالها في العلاقات الدولية. فلم السماح لدول معينة بأن تواصل بمنأى عن العقاب سباق التسلح وهيمنتها العسكرية وتجاربها النووية الوقحة في المختبرات وبواسطة الحاسوب في وقت تسعى تلك الدول نفسها إلى حظر كل هذه الأمور على الباقين؟

كيف يمكننا أن نوقف أولئك الذين يقسمون أمما بكاملها، ويحولون دون إعادة

توحيدها السلمي ويمولون ويسلحون الأنظمة التي تنتهك حقوق الإنسان؟ إن أقلية متسلطة تبيت لباقي العالم أسوأ وأفظع ألوان العذاب عندما تتحدى كل المساعي الآيلة إلى إنشاء نظام اقتصادي عالمي جديد عادل ومنصف، خال من شروط الإذلال والممارسات التقييدية المرهقة.

إن حفنة من الأغنياء لن تتمكن أبدا ن تمثيل الآلاف المؤلفة من البشر الذين يحرمون كل يوم من حقهم في أن يعرفوا أنهم بشر، آلاف مؤلفة يفرض عليهم التأميم الثقافي عبر الحدود نظاما إعلاميا قادرا على تنميط حتى الأخبار المتعلقة بحياتهم هم. كما لا يمكن لأحد أن يقبل بقيام نادي الصفوة، بطريقة استبدادية، بانتقاء النظام السياسي والقانوني للشعوب، من دون أن نُسأل من نحن ومن أين أتينا وعلام نعتمد للذهاب إلى حيث نرغب بسيادة تامة. المنتمون إلى ذلك النادي هم، وهم وحدهم، المسؤولون في المقام الأول عن التشكيك في المبادئ الكبرى للقانون الدولي، كتقرير المصير، والاستقلال الوطني، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وبخاصة احترام سيادة الدول.

ولهذا السبب تشدد كوبا على حقنا في الاختلاف، وتكرر الموقف الذي أعرب عنه رئيسنا قبل أكثر من ثلاثة عقود عندما قال:

"ما دام مفهوم السيادة موجودا بوصفه امتيازا للأمم وللشعوب المستقلة، وبوصفه حقا لجميع الشعوب، فنحن لا نقبل باستبعاد شعبنا عن ذلك الحق. وما دام العالم يسير على هدي هذه المبادئ، وما دام العالمي يسير على هدي هذه المفاهيم، وهي مبادئ ومفاهيم صالحة في العالم أجمع، لأنها مقبولة في العالم كله وتعتز بها كل الشعوب، فإننا لن نقبل بأن نُحرم من أي من تلك الحقوق، ولن نتنازل عن أي من تلك الحقوق".

ولا شك قطعا بالنسبة إلينا في أن السيادة لا تزال مفهوما وامتيازا خاصين بالدول المستقلة، وفي أن ذلك المبدأ في عالم اليوم الأحادي القطب هو من القوة والصلاحية كما لم يكن من ذي قبل.

إن محدلة العولمة تدوس على الاقتصادات والثقافات والشعوب، مخضعة إياها جميعا؛ فالتنمية تنأى عنا مبتعدة لتصير ببعد النجوم التي لا يمكننا الوصول إليها، والثروة باتت على نحو متزايد حكرا على مجموعة معينة. وبدافع من هذه العولمة، أخذت العروض التكنولوجية والعلمية الجديدة المفتخر بها تسمم البيئة، وتسحق التنوع البيولوجي وتحكم بالانقراض على أكثر الأنواع ضعفا وجمالا، وأعني به الجنس البشري.

وسيكون من المفيد لو أمكن لذلك التكافل العالمي أن يوقف الاستهلاك المسعور، ويحقق التوازن بين أنماط التنمية الوطنية، ويجعل الاقتصادات مستدامة ويضاعف من ثراء الشعوب. بل ثمة ما هو أفضل من ذلك. إذا أريد للأفكار أن تكون معولمة حقا، فلنرحب بالأصوات المنادية بإجراء إصلاح عاجل لهذه الأمم المتحدة التي نأت عن أصولها بقدر ما باتت عاجزة عن التكيف مع العصر الذي نعيشه. وذلك أمر يمكن أن نحلم به إذا ما بدأ الإصلاح على الأقل بسعي شامل لا يستثني أحدا وبالأخذ بالديمقراطية داخل جميع هيئاتها والحفاظ في الوقت نفسه على طابعها العالمي وجوهرها السياسي وطبيعتها الحكومية الدولية.

لقد آن الأوان لتجاوز الخطب الرنانة التي انغمسنا فيها طوال عامين منذ الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء المنظمة، بالحديث عن الإصلاح، وبالحديث عن التحولات، من دون أن نتطرق إلى ما هية هذه الأمور وإلى من سيقوم بها وكيف ومتى. فإذا أردنا أن ننهمك في تنفيذ الإصلاح، لا أن نتحدث عنه فقط، فلنرفض، من باب عدم الملاءمة مع هذه المنظمة، النهج التجاري الذي تتبعه الشركات عبر الوطنية، والذي يروج له بعض المساهمين الرئيسيين في الأمم المتحدة، كما لو كان هذا المبنى بورصة وكما لو كانت الرغبات العادلة للشعوب مجرد سلع وبضائع.

ويجب على الإصلاحات أن تسمح للجمعية العامة بأن تمارس صلاحياتها ممارسة حقيقية، بما فيها تلك التي اغتصبت منها في وقت حوفظ على مبدأ المساواة بين جميع الدول الأعضاء التي من الأساسي تغليب إرادتها السياسية الأصليلة على أي أمر آخر. وينبغي للمشاركة الحكومية الدولية في النظر في أية

مجموعة اقتراحات للإصلاح ولدى اعتمادها قرارات بشأن ذلك، أن تكون شرطا مسبقا أساسيا إذا ما أردنا حقا أن نلبي احتياجات الأغلبية المنسية تاريخيا في العالم. وعلى غرار ذلك، لن تفهم شعوبنا، وبخاصة أفقرها، إلا القرارات التي تتجسد واقعا في حياتها وديارها، لا القرارات التي لا ترضي إلا حكوماتها.

إن كوبا تحبذ أيضا الإصلاح الذي يدعم بشكل خاص هياكل وأنشطة الأمم المتحدة ذات الصلة بتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتبسيط تلك الهياكل وترشيدها وإعادة توجيهها يجب أن تكون نتيجة عملية تكفل دائما إتمام وتنفيذ جميع البرامج والمهام والأنشطة في تلك المجالات بشكل كامل.

ويجب على الأمم المتحدة أن تستعيد قدرتها الحقيقية على صنع القرارات في المسائل الحاسمة الأخرى، مثل المسائل المتعلقة بالتجارة الحرة، وتمويل التنمية والمواضيع النقدية الأخرى. وأي تدبير لإعطاء ذلك الدور إلى المانحين الرئيسيين يجب أن يوقف.

علاوة على ذلك، ينبغي لنا جميعا أن نؤيد مرة أخرى الالتزام الذي يقضي به الميثاق بالإسهام في التمويل المستقر غير المشروط الذي يمكن من التنفيذ الكفء الفعال لجميع البرامج والأولويات والمهام والأنشطة التي توافق عليها الجمعية العامة. والموافقة على ميزانية لكل برنامج تتضمن مجموع الموارد المطلوبة لكي تقوم المنظمة بكل أنشطتها، ستكون حجر الزاوية لذلك المسعى.

ووفقا لهذا، وانطلاقا من اعتبارات اقتصادية وأخلاقية، نعارض أية صيغة تقوم على الابتزاز والضغط اللذين تمارسهما بعض البلدان، لا سيما المساهم الرئيسي في ميزانية الأمم المتحدة - وهو أيضا مدينها الأكبر.

لكن متى تصبح الأمم المتحدة المنظمة الأكثر ديمقراطية وكفاءة ودينمية التي نحلم بها، من الضروري أن تصل الإصلاحات إلى قلب واحد من أجهزتها الرئيسية: إن مجلس الأمن يجب ألا يظل حصنا منيعا أمام مطالب الجمعية العامة بتوسيع منصف وعادل. ولئن كان البعض من أغنى الدول وأقواها يخطو خطوات طويلة نحو أية مقاعد جديدة قد تظهر، هناك محاولات للتضليل، بل حتى لإنكار حق العالم الثالث في تمثيله على النحو الواجب في المجلس على قدم المساواة مع بقية الأعضاء الدائمين. والأسوأ من ذلك أن بث الفرقة أصبح ينال من البلدان الفقيرة لصالح البلدان الصناعية الكبيرة.

فلنتوصل إلى اتفاق مرة وإلى الأبد. إذا كنا نريد أمنا حقيقيا، فإن ما نتفق عليه يجب ألا يزيد من الاختلالات المرعبة التي تهيننا وتبيد وجودنا اليوم. ومن ثم، فإن أهمية إصلاح تكوين مجلس الأمن وأساليب عمله، وإصلاح الخلل الكبير القائم، بتمكين البلدان النامية من أن تصبح أعضاء استنادا إلى التمثيل الجغرافي المنصف وبالتزامن مع دخول الأعضاء الجدد.

والمجلس لن يصبح مجلس أمن ما لم تحل الشفافية والديمقراطية ومشاركة الدول غير الأعضاء محل المناورات الخطيرة الخفية الحالية. والسلام لن يكفل ما لم تختف ممارسة حق النقض العقيمة غير الديمقراطية، أو على الأقل ما لم تقيد ريثما يتم إلغاؤها. هذه هي الطريقة الوحيدة لمنع سوء استعمال السلطة السائد اليوم في هذه المنظمة وفي مجلس الأمن. وبمواجهتنا لحالات إساءة استعمال السلطة هذه إنما نمنع السياسات القمعية والتدابير الانفرادية التي تمارسها بعض الدول من أن تصبح متعددة الأطراف.

إنني أعرف شابا يعتبر مفخرة والديه. يحب لعبة البيسبول، وهو طالب مجتهد يحلم بأشياء كثيرة. وقد اكتشف مؤخرا أنه يعاني من سرطان الدم. والأدوية اللازمة لشفائه موجودة. والعلاج يمكن أن يكلف أقل من ٠٠٠ ١٥ دولار إذ تحركنا بسرعة. وقد اضطرت كوبا إلى ترتيب صفقة فريدة للحصول على الأدوية لإنقاذ حياة ذلك الشاب، عن طريق طرف ثالث، بكلفة إجمالية قدرها ٠٠٠ ٦٠ دولار.

هذا هو الحصار: بسعر يكفي لعلاج أربع حالات، لا يمكننا أن نوفر العلاج لأكثر من حالة واحدة. وبالمال الذي يمكننا من إنقاذ حياة أربعة أشخاص، لن يمكن إنقاذ سوى حياة شخص واحد. لكن هذا ليس المثال الوحيد. وكوبا، رغم دخلها المحدود للغاية، لا تزال

تدفع مئات الملايين من الدولارات في فروق الأسعار، والأجور الإضافية، وأجور النقل، والتكاليف الإضافية الأخرى في وارداتها من الوقود والغذاء والدواء والمنتجات الأساسية الأخرى. والائتمانات المالية الهامة جدا للإنعاش الاقتصادي والنمو علقت أو أجلت أو أصبحت غالية النفقة، بينما اعتبرت جميع الأسواق التعامل معنا "مجازفة" خوفا من العقاب من جانب واحد الذي يمكن أن يوقع على الحكومات والمصارف إذا أقرضتنا أموالا.

وعلى رأس هذا كله، وبسبب الحمائية المفروضة على براءات الاختراع الصيدلية، يحرم الكوبيون من حرية الحصول على الأدوية التي ظهرت في السوق من ١٩٧٩، بما في ذل الجيل الثالث من المضادات الحيوية والعقاقير الأخرى لعلاج مرض الإيدز والسرطان.

إن كوبا ليست بحاجة إلى تضخيم الحقائق. إنها تعاني منها أولا، ثم تفكر فيها، وبعد ذلك تكشفها دائما بشعور هادئ بالمسؤولية. وقصة المارد جليات ضد الطفل الصغير داوود قد تكون مأخوذة عن الكتاب المقدس، لكن الشعراء الشعبيين ومؤرخي الألفية القادمة سيجدون الكثير الذي يستلهموه في الصراع بين الولايات المتحدة وكوبا.

إن ٤٠ عاما من المقاومة والدفاع عن مثلنا العليا القوية الخاصة بالاستقلال ضد جارتنا الوحشية التي تطمع في أموالنا وتكرهنا تمدنا بالقوة لنتكلم. و ٣٥ عاما من الكفاح ضد الحصار الاقتصادي والتجاري غير الإنساني الشديد الذي تفرضه الولايات المتحدة علينا تعزز حججنا. وكل اتهام توجهه كوبا تثبت صحته خسائر تقدر بأكثر من ٦٠ بليون دولار - وهذا ليس تقييما كاملا - نتيجة اقتصاد شوهته ظروف الحرب المفروضة علينا، مثلما يثبت صحته الضرر الإنساني الجسدي والنفسي الذي لا يمكن حسابه الذي لحق بنا.

إن كل عام يشهد زيادة في عدد البلدان التي تصوت بأغلبية ساحقة لإنهاء تلك الحرب القذرة الهمجية الصامتة. ومع ذلك يبقى الحصار ليس فقط ساري المفعول، بل يزداد شدة بغطرسة أمام أعين العالم الذي لا يزال عاجزا في وجه قوة الامبراطورية.

أين الشجاعة والبسالة التي حولت الإنسان إلى عملاق؟ لماذا نتسامح مع دبلوماسية التخويف والابتزاز؟ إلى متى سيظل العالم راكعا يتفرج على جريمة بشعة ترتكب؟

إن الإفلات من العقاب هو الذي أطلق أيدي الذين سرعوا سن قانون هيلمس - برتون الإجرامي كتصعيد للحصار وكدليل إضافي مقنع على تهديد يتجاوز كل الحدود. إنه قانون يتجاوز من أوله إلى آخره حدود التشريع الوطني لأنه جرى وضعه وتطبيقه ضد دولة أخرى ذات سيادة، يدعون بنفاق أنهم ليسوا في حالة حرب معها؛ وهو في الوقت نفسه، يتجاوز الحدود الوطنية لسائر بلدان العالم الذي يحاولون فرض اختصاصهم التشريعي الضيق عليه بحيلة قانونية وطنية خرقاء.

هذه الصيغة الاستعمارية الكريهة اللعينة لم تواجه بأية إجراءات تتسم بقوة كافية لوقفها. وقد أثار اعتمادها انحرافات أخرى مثل قانون داماتو - كندي؛ وإن تشريعات من نفس النوع تنتشر في ذلك البلد على صعيدي الولايات والاتحاد.

هناك تدابير مماثلة تؤثر على أكثر من ٣٥ دولة ذات سيادة يبلغ عدد سكانها ٢,٣ بليون نسمة أو حوالي ٤٢ في المائة من سكان العالم، تصل أسواقها المحتملة إلى ما قيمته ٧٩٠ بليونا من الدولارات. هذه البيانات الصادرة عن المجلس الاستشاري لمراقبة الصادرات التابع لرئيس الولايات المتحدة، والمعهد الأمريكي للاقتصاد الدولي، تؤكد أن هذه السياسات الخارجة عن نطاق التشريع الوطني تسبب الضرر للشعب الأمريكي نفسه الذي فقد في عام واحد فقط نصف مليون فرصة عمل وأكثر من بليون دولار في صورة مرتبات، نتيجة لهذه السياسات.

ووصل الأمر بالساسة والمشرعين غير العقلاء إلى أن يقيدوا قيم الحرية التي قام عليها ذلك البلد العظيم، وإلى أن يحرموا، باسم الحرية، الملايين من الشباب الأمريكي من الحصول على أية معلومات عن احتفال عالمي للشباب والطلبة عقد في هافانا في الصيف الماضي. والذين يحاولون اليوم عبور ذلك الستار الحديدي الجديد يغامرون بدفع غرامة تصل الى

٠٠٠ ٢٥٠ دولار والسجن مدة ١٠ سنوات. وعلى الرغم من هذه التهديدات تحدى ألف شاب وشابة تقريبا من الولايات المتحدة حق نقض حريتهم هذا - ما من أحد يمكنه منعهم - وحضروا احتفال هافانا على أي حال.

هذه السياسات والمفاهيم تضر أيضا بالغالبية العظمى من مواطنينا الذين يعيشون في الولايات المتحدة والذين ظلوا طوال سنين عديدة ضحايا للمنظمات الإجرامية وعملائها في ميامي حيث يُستخدمون في أحط الأساليب والمناورات الانتخابية، ويستخدمون أيضا كوقود للمدافع المصوبة ضد مواطنيهم وضد وطنهم. ومن بين هؤلاء بدأت تظهر أغلبية صامتة من المهاجرين تزداد قوة كل يوم وترفض جريمة إبادة الأجناس التي ترتكب ضد وطنهم.

وعلى الرغم من ذلك كله، يبدو أن الهواجس العاصفة للدوائر الرجعية لن تتوقف، ويحاول الاستبداد الحقيقي بشكل متزايد أن يحقق هدفه وأن تكون له سلطة عالمية.

واليوم يناقش الكونغرس في واشنطن قوانين جديدة تكتسب قوتها من صكوك أقرت بالفعل في قانون هيلمس - برتون البشع.

واليوم يُدفع بشكل محموم بأمم مستقلة إلى أن تحصل كل ستة أشهر على شهادة سيادة من المكتب البيضاوي بالبيت الأبيض حتى تتجنب التعرض للانتقام بسبب علاقاتها مع كوبا.

والمحاولات التي تبذل اليوم لوقف التجارة الحرة بأعذار واهية تتعلق بالأمن القومي بدأت توجه ضربة عنيفة لمنظمة التجارة الدولية الحديثة الولادة، وجدية هذه الأعذار المشكوك فيها بدأت تقلق أعلى الأوساط المرموقة في الولايات المتحدة.

واليوم تعقد صفقات من وراء الشعوب والحكومات والبرلمانات لفرض وقف اختياري على الاستثمارات وتلفق سرا حجج قانونية زائفة تقوم على أخلاقيات مشكوك فيها لإخفاء خزي الذين يرضخون للضغوط.

اليوم توجد قوائم سوداء تضم أسماء الشركات الأجنبية ورجال الأعمال الذين لا يتصرفون وفقا للقواعد، فيحرمون بذلك من دخول البلد الذي يعتبر نفسه قلعة الحرية. وحتى أزواجهم وأولادهم يحرمون من الحصول على تأشيرات الدخول بغية إجبارهم على الخضوع لإرادة الأمبراطورية.

اليوم توجد حكومات تحصل أو تنتظر الحصول على شهادات بحسن السلوك الديمقراطي، شهادات تثبت أنها تدافع عن حقوق مختارة غير قويمة، أو أنها تطبق قوانين مكافحة المخدرات تطبيقا رائعا حتى توضع على نحو عاجل في قائمة من يحصلون على اتفاق للتجارة الحرة أو على ائتمان تجاري أو على معونة إنمائية.

اليوم، يوجد مواطنون أوروبيون يتعرضون للابتزاز من جانب المحامين وتوجه لهم الاتهامات وتجرمهم زورا وبهتانا محاكم الولايات المتحدة، التي تفخر دائما بنزاهتها، بموجب قوانين غير شرعية مثل قانون هيلمس - برتون.

اليوم يوجد دبلوماسيون استعماريون أشبه ما يكونون برجال الشرطة، يشاركون المسرح مع نجوم هوليود المشهورين ويتجولون بصلف بين الحكومات والبرلمانات في جميع أنحاء العالم، يعزفون لحنهم المغوي ويوجهون تهديداتهم المعروفة تماما ويقدمون احساناتهم في مقابل الاشتراك في أعمال تآمر مذلة.

هذه الحماقات كلها أنعشت العمليات الرسمية والخفية والمرتزقة والجواسيس والقتلة، الموجودين اليوم كما كانوا في أسوأ أيام الحرب الباردة، ليشيعوا الرعب بين البشر وليستخدموا عناصر بيولوجية عدوانية ضد اقتصادنا.

لا أحد، لا أحد على الإطلاق حرك ساكنا في حكومة الولايات المتحدة لوقف هذه الأعمال. فالقطاعات المقاومة تغتصب حقوقهم الدستورية حتى تمارس تلك السلطة وتعمل على عرقلتهم بأحقر الأساليب وأوضعها.

ونفس عصابة غلاة المحافظين وأفراد العصابات تتحمل مسؤولية تبرئة مختطفي الطائرات، وتمنع نعتهم بكلمة "الإرهابيين" في الوقت الذي تعمل فيه بصمت وتواطؤ سري على مساندتهم وتمويلهم وتنظيمهم وتسليحهم وتدريبهم وإيفادهم في مهمات تجسسية.

هؤلاء المتنكرون في شكل سياح، أو حماة لحقوق الإنسان أو محبين للخير، الذين يحرضون اليوم على أشد وأقسى أنواع المواجهة بين كوبا والولايات المتحدة، يشبهون تماما الذين شاركوا قبل ٣٥ سنة في المناخ العدائي الذي أدى إلى أزمة الصواريخ في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٢.

ولسوء الحظ هناك أشخاص في العالم لا يرون هذه الحقائق، وأسوأ من ذلك أنهم لا يريدون أن يروها، فيبدون القلق من أبراجهم العاجية حيال مشاكلنا، ويدرسون أحوالنا ويسدون لنا النصح بأن نستسلم، ويرسمون مستقبلنا بنفس عناصر ماضينا ويحثوننا على أن نتحمل كل شيء بكل صبر.

صدقوني، أنه من الصعب جدا تفهم مشاعر عدم الارتياح، على سبيل المثال، لقلة تنوع الأطباق على المائدة الكوبية في الوقت الذي لا يوجد فيه أدنى اهتمام بملايين من البشر في الجنوب ليست لديهم موائد ولا حتى أطباق، بل ليس لديهم في أغلب الأحيان كسرة من الخبز. إننا لن نتفهم ولن نقبل على الاطلاق الرغبة في التخلي عن أصلنا أو ما أصبحنا عليه كثمن تافه ينبغي أن يدفعه شعب كوبا الاشتراكية، شأنه في ذلك شأن أي شعب آخر في العالم، من أجل التعايش المشكوك فيه مع جار متغطرس محتقر للآخرين بقدر ما هو قوي.

إن التأييد الأخلاقي والقانوني من جانب ١٣٦ صوتا في هذه الجمعية يريحنا ويشجعنا في كفاحنا بيد أنه لم يكن كافيا للتغلب على الصلف المستمر لمن يعتقد أنه القاضي الالهي والذي يفتقر إلى التواضع الذي يسمح له بالاعتراف بفشل سياسته.

وعلى الرغم من أن ممثليهم قد يكونون كالمعتاد قد غادروا القاعة، فإننا نعرف أنهم يستمعون إلى ما يدور فيها. ومن ثم فإننا باسم شعب كوبا الحر نود أن نعرفهم وأن ننقل إلى حكومتهم وإلى الكونغرس أننا لا نخشاهم أبدا.

إننا نعرف أيضا أن الضغط الدولي وحده هو الذي يمكنه أن يمنع تزايد هذه الأشكال من العدوان ضد كوبا أو ضد أية دولة أخرى ذات سيادة.

لهذه الأسباب ولأننا نلتزم أمام الملايين من الكوبيين الذين نمثلهم والذين نتكلم باسمهم، فإننا نؤكد أنه إذا كانت إرادتنا العنيدة في المقاومة ستكلفنا حياتنا فإننا مستعدون لذلك ألف مرة. إننا لن نقبل أن نكون عبيدا لامبراطورية متعنتة متغطرسة ترفض الاعتراف بالتعددية أو بالحدود، امبراطورية تقرر أن تحاصر وجودنا وتقتل كل آمالنا.

إن تجربتنا تؤكد لنا اليوم أكثر من أي وقت مضى أننا لن نحصل إلا بروح التضحية والحب والبسالة والحرية واتحاد الشعب والحكومة على قوة شخصية دون كيخوته لنقف في مواجهة هذه الصعاب الضخمة.

وهذا يبين كيف استطعنا أن نقاوم هذه الصعاب ومعنا آلاف الملايين من البشر الذين قدموا لنا أسخى قدر من التضامن والتفهم.

وإذ لا نبغي سوى تحقيق أنبل مشاعر الرضا، فإن شعبنا قد تطوع وشارك في هذه المهمة الهائلة المتمثلة في وضع نهاية لتلك النكبات التي تهز الأرض وفي الكفاح من أجل قدوم ألفية جديدة، ألفية التحرر والسلام والأمن والتنمية لجميع الأمم.

ونحن لا نطلب شيئا في المقابل، لا شيء على الإطلاق.

ولا يسعنا أن نقدم إلا مثالا على قدرتنا على تحمل مضايقات أكبر دولة عرفها التاريخ بصبر وجلد، وعلى محافظتنا على مبادئنا، وعلى مواصلة الإيمان والعمل والتقدم في الوقت الذي ظن فيه الكثيرون إننا قد توقفنا عن السير وأشرفنا على الاحتضار.

لقد قال الأب المؤسس لاستقلالنا:

"نحن الكوبيين لا نسعى ولا نتوق إلى أي شيء أعظم من الشرف والوطن والحرية. وكل ما عدا ذلك سيأتي بالتأكيد وبوفرة في نهاية المطاف. وما نحتاج إليه هو أن ننجح في مهمتنا".

وبقاؤنا اليوم سبب كاف لنا لكي نؤكد بفخر واعتزاز إننا نجحنا فعلا في مهمتنا.

وبسبب هذه التجربة الفريدة يمكننا أيضا أن نقول أننا نعيش اليوم في وقت خطير وحاسم.

إن الدولة الإمبريالية التي تريد إخضاع العالم لها ليست ندا لنا إذا وقفنا وقفة واحدة.

نحن نشكل أغلبية كبيرة وقوية جدا.

ولن يكون هناك أي مكان في التاريخ لمن يتذللون. فلننهض جميعا ونقف متحدين.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٥.